الفِكرُ الإِدَاري لأَئِمَّةِ الحَدِيث

البُخاري ومُسلم وأَبي داوُد والنِّسائِي والتِّرمذي وابن مَاجَة

أ. د. سَمِير الشَّاعِر

أستاذٌ جامعيٌّ وخبيرٌ ماليٌّ إداريٌّ وشرعيٌّ

1445هـ - 2024م

المحتويات

تمهيد

بسم الله الرَّحمَن الرَّحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه الغرِّ الميامين، وبعد؛

إنَّ المسلم العادي وطالب العلم الشرعي، يقف أمام كتب الحديث الستة بكثير من الهيبة والإجلال مع عدم المعرفة بهيكلها لناحية تركيبة محتوها أو منهجية تبويبها، دون التشجع على خوض غمار الاستفادة منها، لكثرة أجزائها وتعدد كتبها وأبوابها فضلاً عن كم أحاديثها. أما العاشق لميراث النبوَّة فيُبرِّر لنفسه؛ سأسمعها من المتخصصين أو أقرأ عنها في المختصرات.

هذا الحاجز النفسي يمكن أن نعاون صاحبه على تجاوزه عبر الإحاطة العامة بالكتاب ومؤلِفه ليكون على دراية بعامة الأمر مع إمكانية اللجوء والعود إليها عند الحاجة في الموضوع المحدد، بعد أن يكون قد أدرك التعامل معها عموماً وألمَّ بخريطة الكتاب ومحتواه وهدف الإمام من كتابته، رغم عدم الإحاطة به، من الافتتاحية إلى الخاتمة.

والمتواصل مع طلبة الكليات الشرعية يشعر برغبتهم في الاطلاع والدرس من جهة، وبالمقابل رهبتهم من تنوع محتوى كتب الحديث الستة فنياً، فالعائق يتجسد بجسامة المهمة وضخامة المحتوى، الذي يفوق مقرراتهم الدراسية مجتمعة.

هذا فضلاً عن تساؤلاتهم: لماذا كتبت هذه المصنفات؟ ومتى؟ ولماذا تنوعت مناهج الأئمة في كل كتاب منها؟ وهل من آلية موجزة مختصرة تعيننا على التعامل مع هذا الكم الهائل من الأحاديث؟ خاصة مع اختلافهم في السَّنَد والمتن، وتعدد الروايات وفي مقدمها المتعارضة نصاً.

أما زاوية التناول الإداري لفكر الأئمة فسنشهدها باستعراض خطوات بناء شخصياتهم واكتسابهم العلمي وصولاً لبناء مناهجهم العلمية في الكتابة والتأليف.

أما **المعالجة الإدارية** ولغتها الفنية ستظهر حيث لا حرج ولا تعارض مع اللغة الحديثية، وتأدباً ستستتر ضمناً من خلال:

- إظهار دأب كل إمام على تحقيق هدفه الذي انتهض له،

- بناء الصورة المضيفة للعلم وأهله، من جمع الحديث وتصنيفه وتعليمه،
- نهجه في إخراج مؤَلفه بالشكل النهائي الذي ورثناها.

مع عدم تقدم عبارتي على عبارات الأئمة الأعلام ابن حجر والنووي ومن شاكلهم، من استقراء مناهج المحدثين، فهذه المناهج تعكس صميم الفكر الإداري للمحدِّث، والذي أضحى الأنموذج لمن لحق بهم من العلماء. ففيها أسباب الأخذ والترك، ثم التحقق والمراجحة، حتى اعتماد المتن والسَّنَد بالصورة النهائية.

وعموماً **هدف** أئِمة الحديث الأسمى تحري كلام النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ونقله بدقة وأمانة. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من معرفة حال الراوي، وما يروي، ومدى دقته، وما يؤكده، وعليه فقد وجدنا من يروي:

– الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم سواءً، والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين وأتباع التابعين كموطأ مالك،

– أحاديث كل صحابي في باب واحد، رغم اختلاف موضوعات الأحاديث، كمسند أحمد بن حنبل،

– ثم وجدنا من ينقل الصحيح حصراً، إلى غير ذلك من المسالك والأساليب في العرض والترتيب.

مع التأكيد على أنَّ فعل الإمام من طفولته حتى وفاته هو نموذج إداري متعدد المستويات من إدارة الذات وبنائها، إلى إدارة التحصيل العلمي، وإدارة التعامل مع الآخر فضلاً عن التسويق لمنهجه الذي تبنَّاه ونقله شفاهةً في مجالس العلم، ونصاً في مؤلفاته.

الفصل الأول

رحلة الإمام إلى مُؤَلفه (كتابه)

(1)

رحلة الإمام البخاري إلى مُؤَلفه (كتابه)

الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، ويكنَّى بأبي عبد الله، كان مولده في الثالث عشر من شهر شوال في عام مئة وأربع وتسعين هجرياً، في يوم الجمعة بعد الصلاة. بدأ طلب العلم في صغره وهو ما يزال صبيّاً، واعتنى بحفظ الحديث النبوي الشريف، واشتغل به وهو يدرُس في الكُتَّاب، ولم يتجاوز عمره حينئذٍ عشر سنين، وكان يتنقَّل بين علماء الحديث في بلده طالباً للعلم، ويصحِّح ما أخطأ فيه بعض شيوخه. ولما أتمَّ ست عشرة سنة كان قد أنهى حفظ كتب الإمام ابن المبارك، ووكيع، وتعلَّم فقه أهل الرأي، ثم خرج حاجّاً إلى مكَّة المكرَّمة مع أمِّه، وأخيه أحمد، فلمَّا أتمَّ حجَّه عاد أخوه بأمِّه إلى بلادهم، وبقي هو يطلب الحديث في مكَّة المكرَّمة.

وعنه قال: فلما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت أصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى. وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في الليالي المقمرة، وقلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أنِّي كرهت تطويل الكتاب. [1]

تعدَّدت رحلات الإمام البخاري العلمية للأخذ عن الشيوخ، والرواية عن المحدِّثين، فزار أكثر البلدان والأمصار الإسلامية في ذلك الزمان للسماع من علمائها.[2]

---

(1) أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري، بيروت، دار ابن حزم، ط1، ص 42-44. و https://ar.wikipedia.org، وتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، طبعة دار هجر: 216/2، بتصرّف.

(2) صحيح البخاري، مقدّمة التحقيق، طبعة دار التأصيل1/ 38، بتصرف.

قال الخطيب البغدادي: «رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز، والشام، ومصر.»[1] وأراد الرحلة إلى اليمن ليسمع من عبد الرزاق الصنعاني، فلم يُقدَّر له ذلك.[2]

شيوخ البخاري، نظراً لكثرتهم واختلاف أمصارهم وجهاتهم، فقد حصرهم المحدِّثون كابن حجر العسقلاني في خمس طبقات:

- **الطبقة الأولى:** مَن حدَّثه عن التابعين: مثل مكي بن إبراهيم، وأبي عاصم النبيل، والفضل بن دكين، وغيرهم، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.
- **الطبقة الثانية:** مَن كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين: كآدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم، وأمثالهم.
- **الطبقة الثالثة:** هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلقَ التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع: كسليمان بن حرب، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأمثال هؤلاء. وهذه الطبقة قد شاركه مُسلم في الأخذ عنهم.
- **الطبقة الرابعة:** رفقاؤه في الطلب وبعض شيوخه ممَّن سمع قبله قليلاً، كمُحمَّد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، وجماعة من نظرائهم، وإنَّما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.
- **الطبقة الخامسة:** قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة: كعبد الله بن حماد الآملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة. وعمل في الرواية عنهم بما روي عن وكيع، قال: «لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه»[3].

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، طبعة دار الغرب الإسلامي،322/2.

(2) ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، طبعة المكتب الإسلامي، 390/5.

(3) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، طبعة دار المعرفة:479/1، والقسطلاني المصري، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (طبعة المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 33/1.

أهم وأبرز شيوخ البخاري الذين أثَّروا في تكوينه العلمي ومنهجه الحديثي، كان **علي بن المديني،** وهو من أكثر الذين تأثَّر بهم البخاري، حيث قال عنه: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني".[1]

تلاميذ البخاري، وقد تتلمذ عليه كثير من علماء الحديث كمُسلم بن الحجاج، وابن خزيمة، والترمذي، وهو أول من ألَّف كتاباً في تاريخ رجال الحديث، وأول من ألَّف كتاباً في حصر الأحاديث الصحيحة فقط.[2]

من صفاته، كان الإمام البخاري في حفظه وذكائه، وعلمه بالرجال، وبصَره بعِلَل الحديث آيةً من آيات الله في أرضه، وحُجةً من حجج الله على عباده، فلا عجب أن أثنى عليه شيوخُه وأقرانُه وتلاميذه، ومَن جاء بعده.

ولعلَّ الله، جَلَّت آلاؤه، أنعم على البخاري بهذه النعمة العظيمة: نعمة الحفظ العجيب النادر؛ ليحفظ على الأمة سُنَّةَ نبيّها بتأليف الجامع الصحيح، الذي هو أوَّلُ كتاب أُلِّف في الأحاديث الصحيحة وحدها. فأمَّا الأئمة قبله فكانوا يجمعون بين الصحيح والحَسَن والضعيف، تاركين التمييز بينها إلى معرفة القارئين والطالبين والدارسين ومقدرتهم على التفرقة بين المقبول منها والمردود.[3]

فقه البخاري، وكان الإمام البخاري فَقيهًا مجتهدًا مستقلًّا لا مُقلّدًا، كما يظنُّ بعض الفقهاء والمُحدِّثين، مُستَدلِّين بموافقته لبعض أئمة الفقه في بعض ما استنبط من الكتاب والسُّنَّة، وليست

---

1) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، طبعة دار الكتب العلمية، 71/1، وابن مفلح، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، طبعة مكتبة الرشد، 230/2، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات طبعة دار إحياء التراث، 148/2.

(2) أسامة شحادة، صحيح البخاري عبقرية التأليف لبيان عظمة السنة النبوية، https://alghad.com.

(3) إمام البخاري ومكانته في المجتمع الإسلامي محاضرة أُلقيت بجامعة أم درمان الإسلامية، https://www.alukah.net

.

الموافقة دليلًا على التقليد، فكم من مسائل لا تُحصى اتفق الأئمةُ على استنباطها اتفاقًا تامًّا أو قريبًا.

على أنَّ منهج البخاري في تدوين ما استنبط يختلف عن منهج أئمة المذاهب، ويتَجَلَّى منهجه هذا في تراجمه للجامع الصحيح؛ ولذلك قال جَمْعٌ من الفُضلاء: "**فِقْهُ البخاري في تراجمه**".[1]

تجلَّت عبقرية البخاري في فقه وفهم السُنَّة النبوية في عناوين الأبواب، والتي أودع فيها فقهاً غزيراً وفهماً عميقاً حدّاً بعدد من العلماء لتأليف كتب كاملة لشرح فقه البخاري في عناوين وتراجم الأبواب.

وقد أبدع البخاري في هذه **التراجم** من خلال ربط القرآن الكريم بالسُنَّة النبوية حيث أحياناً يكون العنوان آية قرآنية أو جزءاً منها، وأحيانا يكون العنوان حديثاً معلقاً، لأنَّه لم يستكمل شروطه في الصحة فوسع دائرة الاستشهاد ولم يُخلَّ بشرطه المعياري، وكذلك قد يتضمن العنوان أو الترجمة لقول الصحابة مما وسع دائرة اختيار البخاري في الفهم والفقه مع الحِفاظ على شرطه في قوة الصحة، وهذا كله من إبداع التأليف والجمع الذي ربط قوة الحفظ واتِّساعه مع قوة الفهم وشموله.

هذه المنهجية العبقرية في تأليف البخاري لصحيحه لخَّصها د. العجين في مثلث: (1) اشتراط أعلى درجات الصحة، (2) الاستنباط الدقيق من الأحاديث، (3) التناسب البديع في ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث.[2]

---

(1) الشيخ طه محمد الساكت، الإمام البخاري ومكانته في المجتمع الإسلامي، https://www.alukah.net/culture/0/156223، وجامع الكتب الإسلامية، الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، 1/ 72.

(2) د. علي العجين، الشرح التربوي لكتاب العلم من الجامع الصحيح للإمام البخاري، دار الحامد، عمان، نقلاً عن: أسامه شحادة، صحيح البخاري عبقرية التأليف لبيان عظمة السنة النبوية، https://osamashahade.com.

مصنفاته، تهيأَت أسباب كثيرة لأن يكثر البخاري من التأليف؛ فقد منحه الله ذكاءً حادًّا، وذاكرة قوية، وصبرًا على العلم ومثابرة في تحصيله، ومعرفة واسعة بالحديث النبوي وأحوال رجاله من عدل وتجريح، وخبرة تامة بالأسانيد؛ صحيحها وفاسدها. أضف إلى ذلك أنَّه بدأ التأليف مبكرًا؛ فيذكر البخاري أنَّه بدأ التأليف وهو لا يزال يافع السن في الثامنة عشرة من عمره. وقد صنَّف البخاري ما يزيد عن عشرين مصنفًا، أشهرها: "**الجامع الصحيح المسند** من حديث رسول الله وسننه وأيامه"، المعروف بـ "الجامع الصحيح" أو "صحيح البخاري."

صحيح البخاري، هو أشهر كتب البخاري، بل هو أشهر كتب الحديث النبوي قاطبة. بذل فيه صاحبه جهدًا خارقًا، وانتقل في تأليفه وجمعه وترتيبه وتبويبه، ستة عشر عامًا، هي مدة رحلته الشاقة في طلب الحديث. ويذكر البخاري السبب الذي جعله ينهض إلى هذا العمل، فيقول: كنت عند إسحاق ابن راهويه، فقال: "**لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سُنَّة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم**؛ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع "الجامع الصحيح".

بلغ عدد أحاديث صحيح البخاري مع وجود المكررة منها (7593) حديثاً حسب إحصائية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، اختارها الإمام البخاري من بين ستمائة ألف حديث كانت تحت يديه؛ لأنَّه كان مدقِّقًا في قبول الرواية، **واشترط شروطًا خاصة في رواية راوي الحديث**، وهي أن يكون معاصرًا لمن يروي عنه، وأن يسمع الحديث منه، أي أنَّه اشترط الرؤية والسماع معًا، هذا إلى جانب الثقة، والعدالة، والضبط، والإتقان، والعلم، والورع.[1]

وقد ورد أنَّ عدد أحاديثه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون (7275) حديثاً **كما قال ابن الصلاح والنووي** رحمهما الله، إلا أنَّ **ابن حجر** تعقبهما، وتتبع البخاري باباً باباً، وحديثاً حديثاً،

(1) عبد الستّار الشيخ، الإمام البخاري، طبعة دار القلم، 449/1، عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، طبعة مؤسَّسة الريان، 880/2، محمد بن إسماعيل البخاري، https://www.marefa.org.

فألفاه بالمكرر سوى المعلقات[1] والمتابعات[2] سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين (7397) حديثاً. والخالص من ذلك بلا تكرار ألفان وستمائة وحديثان (2602). وإذا أضيف إلى ذلك المتون المعلقة المرفوعة وهي مائة وتسعة وخمسون حديثا فمجموع ذلك (2761) وعدد أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (9082)، وهذا غير ما فيه من الموقوف[3] على الصحابة والتابعين.[4]

الحديث (**المعلق**) هو ما حذف أول سنده، سواء أكان المحذوف واحداً أم أكثر على التوالي، ولو إلى آخر السند، كقول الشافعي: قال نافع، أو قال ابن عمر، أو قال النبي صلى الله عليه وسلم. إسلام ويب، https://www.islamweb.net/ar/article/203263.

(2) **المتابعات**: جمع متابعة، وهي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، كأنْ تقع للراوي عنه أو من قبله، وصورتها: أنْ يروي الحديث عن ابن عمر نافع مولاه، ويوافقه في روايته سالم بن عبد الله يرويه كذلك عن أبيه، فيقال: تابع سالم نافعاً، وكلُّ منهما متابِعٌ ومتابَعٌ، وفائدة المتابعة: رفع الغرابة في ذلك الموضوع الذي حصلت فيه الموافقة من الإسناد، وفيه تقوية الحديث من ذلك الطريق. إسلام ويب، https://www.islamweb.net/ar/fatwa/310882.

(3) يُعرّف المحدِّثون الحديث **الموقوف** بأنّه: ما أضيف ونُسب إلى أحد الصحابة –رضي الله عنهم– من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ –أي إقرارٍ على أمرٍ–؛ بمعنى أنَّ إسناد الحديث الموقوف توقَّف وانتهى عند أحد الصحابة –رضي الله عنهم– ولم يُرفع إلى النبيّ عليه الصَّلاة والسَّلام. فإذا قال أحد المحدِّثين عن حديثٍ ما أنَّه موقوفٌ بإطلاقٍ دون أن يُقيّده بشيءٍ، فمعناه أنَّ قائله صحابيٌّ، وأنَّ سند الحديث انتهى إليه. أمَّا لو قُيد الحديث بقول: موقوفٌ على فلان؛ فيُنظر للتأكد من أنَّ فلانًا صحابيٌّ أم لا، كما لو قيل: حديث موقوف على الزهري؛ فالزهري ليس صحابيًّا. أمَّا قول: حديث موقوف بدون تقييد؛ فيفهم أنَّه موقوفٌ على صحابيّ. ومن المحدّثين والفقهاء من يطلق على الحديث الموقوف اسم: الأثر؛ فيقولون أُثر عن الصحابي. https://hadeethshareef.com، نقلاً عن: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص 162–166. بتصرّف. سليمان بن خالد الحربي، الكواكب الدرية على المنظومة البيقونية، ص 74. بتصرّف. حسن أبو الأشبال الزهيري، الباعث الحثيث، ص 9. بتصرّف.

(4) تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي 102/1. تهذيب الأسماء واللغات 75/1، علوم الحديث ص20، اسلام ويب، https://www.islamweb.net/ar.

(2)

رحلة الإمام مُسلم إلى مُؤَلفه (كتابه)

وُلد أبو الحسين، الإمام مُسلم بن الحجاج بن مسلم بن وَرْدٍ بن كوشاذ القشيري النيسابوري سنة 206هـ، في نيسابور، تلك المدينة العريقة التي اشتهرت بازدهار علم الحديث والرواية، ونشأ في أسرة كريمة، وتأدَّب في بيت علم وفضل، فكان أبوه فيمن يتصدرون حلقات العلم، ولذا عُني بتربية ولده وتعليمه، فنشأ شغوفًا بالعلم، مجدًا في طلبه، محباً للحديث النبوي، فسمع وهو في الثامنة من عمره من مشايخ نيسابور. وكان الإمام يحيى بن بكير التميمي أول شيخ يجلس إليه ويسمع منه، وكانت جلسة مباركة أورثت في قلب الصغير النابه حب الحديث فلم ينفك يطلبه، ويضرب في الأرض ليحظى بسماعه وروايته عن أئِمَّته الأعلام.

وتذكر كتب التراجم والسير أنَّ الإمام مسلم كان يعمل بالتجارة، وكانت له أملاك وضياع مكَّنته من التفرغ للعلم، والقيام بالرحلات الواسعة إلى الأئمة الأعلام الذين ينتشرون في بقاع كثيرة من العالم الإسلامي.[1]

شُيُوخُه

للإمام مسلم شيوخ كثيرون، بلغ عددهم مئتان وعشرون رجلًا، وقد سمع بمكة من عبد الله بن مسلمة القعنبي، فهو أكبر شيخ له، وسمع بالكوفة، والعراق، والحرمين، ومصر...

ومن أبرز هؤلاء الأئمة: يحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وأبي كريب محمد بن العلاء، وأبي موسى محمد بن المثنى، وهناد بن السري، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، وعبد الله الدارمي، وإسحاق الكوسج، وخلق سواهم.

---

(1) أحمد تمام، الإمام مسلم وصحيحه.. رحلة مع الخلود، https://islamonline.net ، من مصادره: الذهبي، سير أعلام ابن منظور مختصر تاريخ دمشق، لابن عساكر.

بين البخاري ومسلم

وقد كان الإمامُ البخاريُّ أسوةً وقدوةً للإمام مُسلم في منحاه العلمي، قال الخطيب البغدادي: "إنَّما قفا مُسلم طريق البخاري ونظر في علمه، وحذا حذوه، ولَمَّا ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مُسلم وأدام الاختلاف إليه".

وكان الإمام مُسلم يُجلُّ الإمام البخاري، وله معه مواقف تدل على التبجيل والإكبار والإعزاز. فعن أبي حامد أحمد بن حمدون القصار قال: "سمعت مُسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقَبَّلَ بين عينيه، وقال: دعني حتى أُقَبِّلَ رجليْك يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في علله".

وكان الإمام مُسلمٌ أيضًا يناضل عن البخاري حتى أدَّى ذلك إلى وقوع جفاءٍ بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي أحد أئمة نيسابور الذين كان يجلس الإمام مُسلم إليهم، فعن أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ قال: "لَما استوطن محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور؛ أكثر مُسلم بن الحجاج الاختلافَ إليه، فلمَّا وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ما وقع في مسألة "اللفظ" ونادى عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه، أي: حضور دروسه، حتى هُجِرَ، وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قَطَعَهُ أكثرُ الناس غير مُسلم، فإنَّه لم يتخلَّفْ عن زيارته. فأُنْهِيَ إلى محمد بن يحيى أنَّ مُسلم بن الحجاج على مذهبه قديمًا وحديثًا، وأنَّه عوتب على ذلك بالعراق والحجاز ولم يرجِع عنه، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه: ألا مَنْ قال باللفظ فلا يحلُّ له أن يحضر مجلسنَا.

فأخذ مُسلم الرداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس، وخرج من مجلسه، وجمع كلَّ ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمَّال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلَّفَ عنه وعن زيارته".

تَلَامِيذُهُ

علي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي، وهو أكبر منه، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء شيخه، ولكن ما أخرج عنه في "صحيحه"، والحسين ابن محمد القباني، وأبو بكر محمد بن النضر بن سلمة الجارودي، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وصالح بن محمد جزرة، وأبو عيسى الترمذي في "جامعه"، وأحمد بن المبارك المستملي، وعبد الله بن يحيى السرخسي القاضي، ونصر بن أحمد بن نصر الحافظ، وغيرهم كثير.[1]

صفاته

اتَّصف الإمام مسلم بجميل الصفات والأخلاق، فقد كان ذا نشاطٍ كبير، وهمَّةٍ عالية، وصبرٍ دؤوبٍ في طلب العلم وتحصيله، حتى إنَّه كان يبحث ليلة كاملة عن حديثٍ حتى يجده. وكان يحب مساعدة الناس، وتفريج كروبهم وتيسير أمورهم حتى لُقِّب بمُحسِن نيسابور، وكان كريم النفس، يتعفَّفُ عمَّا في أيدي الناس فلا يقبل مِنَّةً من أحد، وكان حسَن الخلُق، كثير العبادة، غزير العلم، متجنِّباً للشبهات، وفيَّاً شجاعاً لا يخشى في الله لومة لائم، يقف مع الحق حيث كان، وتجلَّى ذلك في وقوفه مع الإمام البخاري ضد خصومه ذوي القوة والسلطان.[2]

مُؤَلَفَاتُهُ

للإمام مسلم مؤلفات كثيرة منها ما وُجد ومنها ما فُقد، ومن هذه المؤلفات:

---

(1) قصة الإسلام، الإمام مسلم، https://islamstory.com/ar/artical/21834، المصادر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، 171/12، ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1997م، 551/14، ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، ١٩٨٨م، 559/1.

(2) لارا عبيات، تعريف الإمام مسلم، نقلاً عن: مشهور حسن، الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند الصحيح ومحدث الإسلام الكبير، ط1، 1994 م، دمشق، دار القلم، ص 26–29. بتصرّف، https://mawdoo3.com .

- كتابه: "الصحيح" المعروف بكتاب "صحيح مسلم" وهو أشهر كتبه، ويمثِّل هذا الكتاب أهميَّةً كبيرةً في علوم الحديث الشريف، وله منزلة لم يبلغْها كتاب مثله باستثناء "صحيح البخاري".

وللإمام مُسلمٌ من الكتب أيضًا: كتاب "الجامع على الأبواب"، وكتاب "الأسماء والكُنَى"، وكتاب "التمييز"، وكتاب "العلل"، وكتاب "الوحدان"، وكتاب "الأفراد"، وكتاب "الأقران"، وكتاب "سؤالات أحمد بن حنبل"، وكتاب "حديث عمرو بن شعيب"، وكتاب "الانتفاع بأهب السباع"، وكتاب "مشايخ مالك"، وكتاب "مشايخ الثوري"، وكتاب "مشايخ شُعبة"، وكتاب "من ليس له إلا راوٍ واحدٍ"، وكتاب "المخضرمين"، وكتاب "أولاد الصحابة"، وكتاب "أوهام المحدثين"، وكتاب "الطبقات"، وكتاب "أفراد الشَّاميين".

صحيح مسلم

جمع الإمام مسلم أحاديث كتابه وانتقاها من ثلاث مائة ألف حديث سمعها من شيوخه في خلال رحلاته الطويلة، وهذا العدد الضخم خلص منه إلى (3033) حديثًا من غير تكرار، في حين يصل أحاديث الكتاب بالمكرر ومع الشواهد والمتابعات[1] إلى (7395) بالإضافة إلى عشرة أحاديث ذكرها في مقدمة الكتاب.

وهذه الأحاديث التي انتقاها رتبها ترتيبًا حسنًا، وجعلها سهلة التناول، فرتَّبها على الأبواب، وجعل كل كتاب يحوي أبوابًا تندرج تحته، وقد بلغت كتب الصحيح حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (54) كتابًا.

(1) **الشاهد:** هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي. **المتابعة:** هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي. **فالمتابعة تختلف عن الشاهد** في كون المتابعة الصحابي فيها واحد، أما الشاهد فالصحابي يختلف. عصام الدين بن إبراهيم النقيلي، الشواهد والمتابعات، https://www.alukah.net/sharia/0/151157.

والتزم مسلم بأن جعل لكل حديث موضعًا واحدًا، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوه الحديث وما بين سنده ومتنه من فروق، وقد تلقَّت الأمة بالقبول صحيح مسلم وقرَنَتهُ بصحيح البخاري.[1]

(3)

رحلة الإمام أبي داود إلى مُؤَلفه (كتابه)

وُلِد أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، في مطلع القرن الثالث الهجري (202هـ)، وأُتيح له أن يَشهد أَوْج الحضارة الإسلامية ونُضجها في عصرها العلميِّ الذهبي. وقد أخذ العلم عن كثير من العلماء، كان من أعلاهم: القعنبي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين؛ حيث ارتحل من بلده سجستان بإقليم السِّند إلى بغداد والبصرة لطلب العلم، وهو في سن صغيرة لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.

وطوَّف كثيرًا من البلدان في طلبه العلمَ، فزار الشام ومصر والعراق، ودخل أكثر بلدانها، وسمِع من شيوخها ممن عُرِفوا بحفظ الحديث وروايته، وهو ما خوَّل له جمع كتابه **الجامع** – "السُّنن" – من مذاكرته ما يوافي مائة ألف حديث، حتى قيل فيه: "لَمَّا صنَّفَ أبو داود كتابَه "السُّنن"، أُلِينَ لأبي داوِد الحديثُ، كما أُلينَ لداود عليه الصَّلاة والسَّلام الحديدُ".

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي في أبي داود: "كان أحدَ حفَّاظِ الإسلام لحديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وعلمه وعِلَلِه وسندِه، في أعلى درجاتِ النُّسُكِ والعفافِ والصلاحِ والورعِ، من فُرسان الحديث".[2]

---

(1) إسلام أون لاين، الإمام مسلم وصحيحه، https://islamonline.net، بتصرف.

(2) الخطابي، معالم السنن؛ 7/1، وابن طاهر المقدسي "شروط الأئمة الستة"؛ ص17، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد؛ 57/9، وابن عساكر، تاريخ دمشق؛ 548/7، نقلاً عن: محمود ثروت أبو الفضل، أبو داود صاحب السنن وابن أبي داود، https://www.alukah.net/culture/0/117277/، بتصرف.

قال أبو بكر بن جابرٍ خادم أبي داودَ: كنت مع أبي داودَ ببغداد، فصلَّينا المغرب، فجاءه الأمير أبو أحمد الموفق – يعني: ولي العهد، فدخل، ثم أقبل عليه أبو داودَ، فقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ قال: خِلالٌ ثلاثٌ، قال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا؛ ليرحل إليك طلبة العلم، فتعمر بك، فإنَّها قد خربت، وانقطع عنها الناس؛ لما جرى عليها من محنة الزنج، فقال: هذه واحدةٌ، قال: وتروي لأولادي (السُّنن)، قال: نعم، هات الثالثة، قال: وتفرد لهم مجلسًا؛ فإنَّ أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة، قال: أمَّا هذه فلا سبيل إليها؛ لأنَّ الناس، شريفَهم ووضيعَهم، في العلم سواءٌ، قال ابن جابرٍ: فكانوا يحضرون ويقعدون في مكانٍ قريبٍ، عليه سترٌ، ويسمعون مع العامة.[1]

شيوخه:

كغيره من علماء عصره، وكسُنَّة متبعة، وبالأخص بين علماء الحديث، فقد طوَّف أبو داود البلاد، وارتحل إلى أمصار الحضارة الإسلامية في طلب الحديث ومشافهة الشيوخ والتلقي عليهم، ولقي خلال هذه الرحلات عددًا كبيرًا من كبار الحفاظ والمحدثين، فكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين، وسمع أبا عمر الضرير، ومسلم بن إبراهيم، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلمة القعنبى، وعبد الله بن رجاء، وأبا الوليد الطيالسي، وأحمد بن يونس، وأبا جعفر النفيلى، وأبا توبة الحلبي، وسليمان بن حرب، وخلقا كثيرا بالحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة والثغر وخراسان.

تلاميذه:

حين وهب أبو داود حياته لعلم الحديث كان له تلاميذ كثيرون، يتعلمون منه ويروون عنه، وكان أشهر من روى عنه وتتلمذ على يده الإمام الترمذي، والإمام النسائي، وابنه الإمام أبي بكر بن أبى داود، وأبو عوانة، وأبو بشر الدولابي، وعلى بن الحسن بن العبد، وأبو أسامة

(1) ابن عساكر، تاريخ دمشق، 199/22، نقلاً عن: الشيخ صلاح نجيب الدق، الإمام الحافظ أبو داود السجستاني، https://www.alukah.net/culture/0/100696.

محمد بن عبد الملك، وأبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسه، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي، وأبو عمرو أحمد بن علي، وغيرهم.

مؤلفاته:

كان أبو داود من المكثرين في التأليف وبالذات في فنون علم الحديث رواية ودراية، فمن مؤلفاته: "دلائل النبوة"، وكتاب "التفرُّد في السُّنن"، وكتاب "المراسيل"، وكتاب "المسائل التي سُئِل عنها الإمام أحمد"، وله أيضاً "ناسخ القرآن ومنسوخه"، وذكر الزركلي في الأعلام أنَّ له كتاب "الزُّهد"، وذكر أيضاً أنَّ له "البعث"، وقال إنَّه رسالة، وأيضاً "تسمية الأخوة"، وقال إنَّها رسالة.

سُنن أبي داود

بالإضافة إلى المؤلفات السابقة، فإنَّ الذي رفع اسم أبي داود وزاده شهرة هو كتابه العظيم المعروف "سُنن أبي داود"، وهو كتاب يأتي في المرتبة بعد صحيح البخاري وصحيح مسلم في الشهرة والمكانة، وقد عُدَّ أول كتب السُّنن المعروفة، وهي سُنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وقد بلغت أحاديث هذا الكتاب ثمانمائة وأربعة آلاف (4800) حديث، صنَّفه وانتقاه من أصل خمسمائة ألف (500,000) حديث؛ ولذا يُعدُّ الكتاب من مظان الحديث الحسن.

وقد رتب أبو داود كتابه على كتب وأبواب، فشمل خمسة وثلاثين كتابًا، وواحداً وسبعين وثمانمائة وألف (1871) باب.

وفي "السُّنن" لم يقتصر أبو داود على الصحيح، بل خَرَّج فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، وقد وضح منهجه فيه فقال: ذكرت في كتابي الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، قال: وما كان فيه وَهْن شديد بيَّنتُه، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.

وقد جمع أبو داود كتابه هذا قديماً، وحين فرغ منه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل، رضي الله عنه فاستجاده، واستحسنه.[1]

---

[1] قصة الإسلام، الإمام أبو داود، https://islamstory.com/ar/artical/21831، بتصرف.

ملاحظة: كان التقسيم قبل أبي داود والترمذي إلى (صحيح وضعيف)، ثم وجدنا الأمر عند أبي داود والترمذي بقسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف. والصحيح والحسن في دائرة الاحتجاج والصلوح للأحكام، فكان تعبير أبي داود بـ (صالح) وكان تعبير الترمذي بـ (حسن). وهذا ما نصَّ عليه أبو داود في رسالته فقال: "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض". وهذا المنهج توسَّع فيه الترمذي، وحدَّد مصطلحاته.[1]

(4)

رحلة الإمام النَّسائي إلى مُؤَلفه (كتابه)

ولد الإمام النَّسائي، أبو عبد الرَّحمَن أحمَد بن شُعيب النَّسائي (215هـ)، بـ (نسا) بنواحي بلخ، وطلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني، فأقام عنده ببغلان سنة فأكثر عنه. جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والشَّام، والثغور[2]، ثمَّ استوطن مصر.

قال الذهبي: "ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعِلَلِه ورجاله من مُسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى (الترمذي)، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة"[3].

شيوخه:

لم يقتصر في السماع على قتيبة بن سعيد، بل سمع من أئِمَّة آخرين، مثل إسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، وعلي بن حجر السعدي، ومن أبي داود، والترمذي، ومن أبي حاتم،

---

[1] د. همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، https://www.islamweb.net/.

(2) وفيات الأعيان 77/1، تهذيب التهذيب 66/1، سير أعلام النبلاء 125/14.

(3) سير أعلام النبلاء، 14/ 133.

وأبي زرعة الرازيين، ومن محمد بن يحيى بشار، ومحمد بن المثنى، وهناد بن السرى، وأمثال هؤلاء الشيوخ الذين أدركم وروى عنهم، ومعظمهم من شيوخ أصحاب الكتب الستة، وبخاصة البخاري ومسلم. فإذن هو شارك البخاري ومسلم في كثير من شيوخهم؛ ولذلك ظفر بالأسانيد العالية.[1]

تلاميذه:

تتلمذ كبار الأئِمَّة على النسائي، ومن هؤلاء: ابن حبان صاحب "الصحيح"، والعقيلي صاحب "الضعفاء"، وابن عدي صاحب "الكامل"، والدولابي – مع العلم بأنَّه يعتبر من أقران النسائي، ولكنَّه سمع منه – وهو صاحب كتاب "الأسماء والكنى"، والطحاوي صاحب "شرح معاني الآثار"، و "مشاكل الآثار"، وصاحب "الطحاوية"، وأبو عوانة صاحب "المستخرج على صحيح مسلم"، وأبو سعيد بن يونس صاحب "تاريخ مصر"، والطبراني، الإمام المشهور – صاحب "المعاجم الثلاثة." [2]

حدَّث عنه: أبو بشر الدولابي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو علي النيسابوري، وحمزة بن محمد الكناني، وأبو بكر محمد بن أحمد بن الحداد الشافعي، وعبد الكريم بن أبي عبد الرحمن النسائي. وغيرهم.

صفاته

كان مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن الشيبة، يأكل من الطيبات، ويكتسي الحسن من الثيَّاب، وكان ناسكًا متعبِّدًا لربِّه، مقيمًا للسُّنن المأثورة. وكان رحمه الله محبًّا لطلب العلم والترحال من أجل تحصيله.

---

(1) جامع الكتب الإسلامية، ترجمة الامام النسائي، https://ketabonline.com/ar/books/29718، وطريق الإسلام، ترجمة الإمام النسائي، https://ar.islamway.net/article/70496، بتصرف.

(2) جامع الكتب الإسلامية، وطريق الإسلام، بتصرف.

كان يجتهد في العبادة، وفي غاية الورع والتقى، وكان يواظب على أفضل الصيام، أي: صيام داود، فكان يصوم يومًا ويفطر يومًا.[1]

مؤلفاته:

ألَّف مؤلفات عديدة مهمة جداً، منها:

كتاب "الكنى"، كتاب "الضعفاء والمتروكين"، كتاب "حديث مالك بن أنس". ويبدو أنَّ النسائي كان حريصاً على تتبع أحاديث هؤلاء الأئمة المشهورين المكثرين، فنجده ألَّف: مسنداً لحديث مالك بن أنس، ومسنداً لحديث الزهري، ومسنداً لحديث شعبة، ومسنداً لحديث الثوري، ومسنداً لحديث ابن جريج، ومسنداً لحديث القطان، ومسنداً لحديث الفضيل بن عياض، ومسنداً لحديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقد ألَّف غير ذلك من المؤلفات الكثيرة التي بعضها تُعتبر من كتب السُّنن له، مثل كتاب "التفسير"، وكتاب "عِشرة النِّساء"، وكتاب "عمر اليوم والليلة" وكتاب "الجمعة"، فهذه اعتبروها داخلة في كتاب "السُّنن الكبير" له.[2]

سُنن النسائي:

هو كتاب من كتب الحديث، جمع فيه الإمام النسائي ما صحَّ عنده من حديث النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بما وافق شروطه وضوابطه في جمع الحديث، وهو بالأصل منتخب ومستخلص من كتاب آخر كتبه النسائي سمَّاه "السُّنن الكبرى"، حيث انتخب منه كتاب "المجتبى" الذي اشتهر بسنن النسائي.

أما مميزات كتاب النسائي ومكانته فهي: أحد الكتب الحديث الستة المشهورة، تأتي مرتبته بعد الصحيحين، لما جاء فيه من الأحاديث الصحيحة. له شروط شديدة وعالية في انتقاد الرواة، ليأخذ

(1) قصة الإسلام، الإمام النسائي، https://www.islamstory.com/ar/artical/21825، بتصرف.

(2) جامع الكتب الإسلامية، ترجمة الامام النسائي، https://ketabonline.com/ar/books/29718، بتصرف.

من الحديث ما صح، فضبط رواته وشدد الثقة بهم، حتى كانت شروطه أشد من شروط أصحاب الكتب الثلاث غير الصحيحين من الكتب الستة المشهورة، جمع الإمام النسائي في سُننه بين الفقه والإسناد، فنجد أنَّه رتب الأحاديث حسب الأبواب، ووضع لكل باب منها عناوين، وجمع أسانيد الحديث الواحد في مكان واحد.

ثناء العلماء على كتابه السُّنن: من العبارات التي يمكن أن تفيدنا في معرفة مكانة سُنن النسائي قول ابن الرشيد: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة للسُّنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً". ويقول عبد الرحيم المكي الذي هو أحد شيوخ ابن الأحمر الذي هو أحد رواة السُّنن، يقول عن سنن النسائي: "إنَّه أشرف المصنفات كلها، وما وضع في الإسلام مثله".[1]

(5)

رحلة الإمام الترمذي إلى مُؤَلفه (كتابه)

هو الإمام الحافظ: محمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك التِّرمِذي. كنيته: أبو عيسى. وقد وُلِد مطلع القرن الثالث الهجري في ذي الحجة سنةَ تسعٍ ومائتين من الهجرة، في قرية من قرى مدينة ترمذ تسمى (بُوغ)، بينها وبين ترمذ ستة فراسخ.

وقد عاش الترمذي للحديث، ورحل إليه حيثما كان، فأخذ العلم وسمع من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين، وهو تلميذ إمام المحدثين الإمام البخاري، وتأثَّر به أشدَّ التأثر، ولا سيما في فقه الحديث، وناظره، وناقشه.[2] وكان الترمذيُّ ذا ذاكرة قوية ويُضرب به المثل في الحفظ.[3] يقول

---

1) محمد عبد الرحمن علم الرجال.. "النسائي"، https://www.youm7.com، جامع الكتب الإسلامية، ترجمة الامام النسائي، https://ketabonline.com/ar/books/29718، بتصرف.

(2) قصة الإسلام، الإمام الترمذي، https://islamstory.com/ar/artical/21829، بتصرف.

(3) الإمام الترمذي وقوة حفظه، https://www.dar-alifta.org/ar/IslamicArticle/4821، بتصرف.

البعض أنَّه قد وُلد أعمى، ولكنَّه في الحقيقة صار ضريراً في كبره، لم تكتمل رحلته بحثاً عن العلم إلى مصر والشام.[1]

يُعتبر الترمذي من أعلام الحديث النبوي الشريف وصاحب أحد كتب الحديث الستة المشهورة، بكتابه المعروف بـ "سُنن الترمذي".

عاش الترمذي في عصر ازدهار علم الحديث، وهو وأول من تحدث **في علم "الفقه المقارن"**.[2]

اشترك مع البخاري ومُسلم في أكثر شيوخهما، فروى عن قتيبة بن سعيد، وأبي كريب، وعلي بن حجر، وتتلمذ للبخاري.[3]

شيوخ التِّرمِذي:

قتيبة بن سعيدٍ، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن عمرٍو السواق البلخي، ومحمود بن غيلان، وإسماعيل بن موسى الفزاري، وأحمد بن منيعٍ، وأبو مصعبٍ الزهري، وبِشر بن معاذٍ العقدي، والحسن بن أحمد بن أبي شعيبٍ، وأبو عمارٍ الحسين بن حريثٍ، والمعمر عبدالله بن معاوية الجمحي، وعبدالجبار بن العلاء، وأبو كريبٍ، وعلي بن حُجرٍ، وعلي بن سعيد بن مسروقٍ الكندي، وعمرو بن علي الفلاس، وعمران بن موسى القزاز، وغيرهم.

تلاميذ التِّرمِذي:

أبو بكرٍ أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامدٍ أحمد بن عبد الله بن داود المروزي، وأحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، وأحمد بن يوسف النسفي، وأسد بن حمدويه النسفي، والحسين بن يوسف الفربري، وحماد بن شاكرٍ الوراق، وداود بن نصر بن سهيلٍ البزدوي، والربيع بن حيان

---

(1) ميرفت عبد المنعم، سيرة الامام الترمذي ومكانته العلمية، https://www.almrsal.com/post/531472، بتصرف.

(2) نورالدين قلالة، الترمذي.. صاحب "السنن" وأول من تحدث في "الفقه المقارن"، https://islamonline.net، بتصرف.

(3) د. همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، https://www.islamweb.net، بتصرف.

الباهلي، وعبد الله بن نصر أخو البزدوي، وعبد بن محمد بن محمودٍ النسفي، وعلي بن عمر بن كلثومٍ السمرقندي، وغيرهم.[1]

مؤلفاته

ألَّف الترمذي بالإضافة إلى كتاب "السُّنن" الذي يُعرف بـ "جامع الترمذي" كذلك، العديد من المؤلفات، تطرَّق ابن كثير إلى بعضها بقوله: "الترمذي أحد أئمة الحديث في زمانه، وله المصنَّفات المشهورة، منها: "الجامع"، و"الشمائل"، و"أسماء الصحابة"، وغير ذلك.

ومن أبرز كتبه الأخرى بعد السُّنن:

- "**الشمائِل المُحمَّدية:** الذي يُعتبر من مراجع السيرة النبوية، وقد ذكر فيه الترمذي أوصاف النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وبيَّن الشمائل والأخلاق والآداب التي تحلَّى بها للتأسي به سلوكاً وعملاً واهتداءً، فقسمه إلى (55) باباً، وجمع فيه (397) حديثاً.
- "**علل الترمذي الكبير**": وهو عبارة عن عدة أحاديث يرويها الترمذي بأسانيده، ثم يعقبها بالحكم على كل حديث منها إما بكلامه وإما بكلام شيوخه الذين يذكرهم، وقد كان النصيب الأوفر من الحكم على هذه الأحاديث من نصيب الإمام البخاري، وقد بلغت نصوص هذا الكتاب (484) نصاً مسنداً، وقد نقَّحه في "ترتيب علل الترمذي الكبير".
- "**العلل الصغير**": وهو ملحق بسنن الترمذي، جمع فيه الأحاديث المعللة على ترتيب الأبواب الفقهية، وبيَّن فيه علَّة كل حديث.

وللترمذي مؤلفات أخرى (منها ما هو مفقود) ومن هذه المؤلفات عامة: "الزهد"، كتاب "التفسير"، كتاب "التاريخ"، كتاب "الأسماء والكُنى".[2]

---

(1) سير أعلام النبلاء 13/ 272- 271، https://www.alukah.net/culture/0/99894، بتصرف.

(2) نورالدين قلالة، الترمذي.. صاحب "السنن" وأول من تحدث في "الفقه المقارن"، https://islamonline.net، بتصرف.

سُنن الترمذي:

سُنن الترمذي أو جامع الترمذي هو أشهر مؤلفات الترمذي، وله مكانة كبيرة بين كتب الحديث، فهو من الكتب الستة، ومن كتب السُّنن الأربعة، ويبلغ عدد أحاديثه (3956) حديثًا، وتضمن الحديث مصنفًا على الأبواب، والفقه، وعلل الحديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب، واشتمل على الأسماء والكنى، وعلى التعديل والتجريح، ومن أدرك النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ومن لم يدركه ممن أسند عنه في كتابه، وتعديد من روى ذلك.[1]

وقال الترمذي – نفسه – عن مؤلفه هذا: "من كان هذا الكتاب في بيته، فكأنَّما في بيته نبيٌّ يتكلم"... وهو دليل على الثقة والفخر بما أنجز من عمل، وقد كان معتزاً بمنجزه هذا، وأنَّ الفقهاء أخذوا به.

وقد قال ابن رجب الحنبلي عن هذا الكتاب: "اعلم أنَّ الترمذي خرج في كتابه الصحيح والحسن والغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المنكر، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنَّه يبين ذلك غالباً، ولا أعلم أنَّه خرَّج عن متَّهم بالكذب، متَّفق على اتِّهامه بإسناد منفرد، نعم قد يخرّج عن سيئ الحفظ ومن غلب على حديثه الوَهن، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه".[2]

السَّبق في علم الفقه المقارن

كان للترمذي السَّبق في علم الفقه المقارن، فكان أوَّل من تحدَّث فيه، بل يتميز كتابه "سُنن الترمذي" الذي جمع الأحاديث فيه وأحد الكتب الستة، بأنَّه أوثق المراجع وأقدمها في الخلاف الفقهي، خاصة في المذاهب المهجورة كمذهب الاوزاعي والثوري وغيرهم، واستطاع أيضاً أن يحفظ مذهب الشافعي القديم.

فيقول عنه العلامة أبو الحسن الندوي: وكان أول من طرق موضوع ما يُسميه الناس اليوم الفقه المقارن، وكان له فضل كبير يجب أن تعترف الأمة به في حفظه لفقه المدارس الاجتهادية في عصره، ولولاه لضاع منه الشيء الكثير وعفا عليه الزمان، وتلك خصيصة لجامعه تفرد بها

(1) سنن الترمذي أحد الكتب الستة، سنن الترمذي . مقالات إسلام ويب، نقلاً عن: https://ar.wikipedia.org/، بتصرف.

(2) نورالدين قلالة، https://islamonline.net، بتصرف.

من بين مصنفات الحديث والسُنَّة، فهو أوثق المراجع وأقدمها في الخلاف، سيَّما في المذاهب المهجورة.[1]

وكتابه "سُنن الترمذي" الذي اشتهر به أكثر من غيره، كتاب فريد في كتب الحديث ورواية أحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وله فيه منهج متميز، ولقد أشار الشيخ أحمد محمد شاكر في مقدمة تحقيقه "سُنن الترمذي" إلى هذا المنهج المتميز، وعدَّه في انفراده بثلاثة أمور لا نجدها في شيء من كتب السُنَّة الستَّة أو غيرها:

- **أولها:** أنَّه بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رُويت عنهم أحاديث في هذا الباب، سواءً أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنًى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد. ولا شك أنَّ هذا يدل على اطِّلاع واسع وحفظ عظيم.
- **ثانيًا:** أنَّه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية، وكثيرًا ما يشير إلى دلائلهم، ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة، وهذا المقصد من أعلى المقاصد وأهمها، فإنَّ الغاية من علوم الحديث، تمييز الصحيح من الضعيف، للاستدلال والاحتجاج، ثمَّ الاتباع والعمل.
- **ثالثًا:** أنَّه يُعْنَى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلًا جيدًا، وبذلك صار كتابه هذا كأنَّه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصًا علم العِلل، وصار أنفع كتاب للعالِم والمتعلِّم، وللمستفيد والباحث في علوم الحديث.[2]

---

(1) نورالدين قلالة، الترمذي.. صاحب "السنن" وأول من تحدث في "الفقه المقارن"، https://islamonline.net، بتصرف.

(2) الإمام الترمذي وقوة حفظه، https://www.dar-alifta.org/ar/IslamicArticle/4821، بتصرف.

(6)

رحلة الإمام ابن ماجه إلى مُؤَلفه (كتابه)

هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله، مُحمَّد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني. وُلد في العام (209هـ)، ونشأ في جو علمي، وشبَّ محبًا للعلم الشرعي بصفة عامة وعلم الحديث بصفة خاصة؛ فحفظ القرآن الكريم، وتردَّد على حلقات المحدثين التي امتلأت بها مساجد قزوين، حتى حصَّل قدرًا كبيرًا من الحديث.

لم يكتفِ بما حصَّله في بلده، وإنَّما تطلَّع إلى رحلة فسيحة في الآفاق في طلب الحديث النبوي الشريف، وكانت هذه العادة من تقاليد العصر التي التزمها كبار المحدثين لملاقاة الشيوخ.

هاجر ابن ماجه في طلب الحديث ومشافهة الشيوخ والتلقي عليهم، فرحل إلى خراسان، والبصرة والكوفة، وبغداد ودمشق، ومكَّة والمدينة، ومصر، وغيرها من الأمصار، متعرفاً ومتطلعاً على العديد من مدارس الحديث النبوي الشريف، حيث أتاحت له هذه الفرصة أن يلتقي بعدد من الشيوخ في كل قِطر، وفي كل بلد ارتحل إليها.

نال ابن ماجه إعجاب معاصريه وثقتهم؛ إذ كان معدوداً في كبار الأئمة وفحول المحدثين، فقد قال عنه ابن خلكان: "كان إماماً في الحديث عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به"، كما وصفه الخليلي بأنَّه "ثقة كبير متَّفق عليه محتجٌّ به، له معرفة بالحديث وحفظه"، ثمَّ يقول الذهبي عنه "كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم".[1]

شيوخه:

سمع ابن ماجَهْ من: علي بن مُحمَّدٍ الطنافسي الحافظ، أكثَرَ عنه، ومن: جبارة بن المغلس، وهو من قدماء شيوخه، ومن: مصعب بن عبدالله الزبيري، وسويد بن سعيدٍ، وعبدالله معاوية الجمحي،

(1) الإمام ابن ماجة، قصة الإسلام، https://islamstory.com/ar/artical/21830 ، المصادر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، والذهبي، سير أعلام النبلاء، والذهبي، تذكرة الحفاظ، وابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، وابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، وابن كثير، البداية والنهاية، بتصرف.

ومُحمَّد بن رمحٍ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن عبدالله بن نميرٍ، وأبي بكرٍ بن أبي شيبة، وهشام بن عمارٍ، ويزيد بن عبدالله اليمامي، وأبي مصعبٍ الزهري، وبشر بن معاذٍ العقدي، وحميد بن مسعدة، وأبي حذافة السهمي، وداود بن رشيدٍ، وأبي خيثمة، وعبدالله بن ذكوان المقرئ، وعبدالله بن عامر بن برادٍ، وأبي سعيدٍ الأشج، وعبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، وعبدالسلام بن عاصمٍ الهسنجاني، وعثمان بن أبي شيبة، وخلقٍ كثيرٍ.

تلاميذه

مُحمَّد بن عيسى الأبهري، وأبو الطيب أحمد بن رَوْحٍ البغدادي، وأبو عمرٍو أحمد بن مُحمَّد بن حكيمٍ المديني، وأبو الحسن علي بن إبراهيم القطان، وسليمان بن يزيد الفامي، وآخرون.[1]

مؤلفاته:

لم تكن شهرة ابن ماجه بسبب دروسه ومحاضراته فقط، وإنَّما كان ذلك أيضاً، وهو الأهم، بسبب مؤلفاته ومصنفاته التي طارت شهرتها في الآفاق، غير أنَّ من المؤسف أن يكون معظمها قد ضاع مع ما ضاع من ذخائر تراثنا العظيم. فكان له تفسير للقرآن وصفَه ابن كثير في كتابه "البداية والنهاية" بأنَّه "تفسير حافل"، وأشار إليه السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، وله أيضًا كتاب في التاريخ أرَّخ فيه من عصر الصحابة حتى عصره، وظل موجودًا بعد وفاته مدة طويلة؛ إذ شاهده الحافظ ابن طاهر المقدسي المتوفَّى سنة سبع وخمسمائة من الهجرة، وكان قد رأى عليه تعليقًا بخط جعفر بن إدريس تلميذ ابن ماجه، وقال عنه ابن كثير بأنَّه "تاريخ كامل"، ووصفه ابن خلكان بأنَّه "تاريخ مليح"، ولم يبقَ من هذه الآثار القيمة إلا كتابه "سُنن ابن ماجه" في الحديث، وهو أحد الصحاح الستَّة.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 13/277-278، https://www.alukah.net/culture/0/99532 ، بتصرف.

سنن ابن ماجه

طبقت شهرة كتاب "سنن ابن ماجه" الآفاق، وبه عُرف ابن ماجه واشتهر، واحتل مكانته المعروفة بين كبار الحفاظ والمحدثين، وهو من أَجَلِّ كتبه وأعظمها وأبقاها على الزمان، وقد عُدَّ الكتاب رابع كتب السُّنن المعروفة، وهي سُنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ومتمِّم للكتب الستَّة التي تشمل إلى ما سبق صحيح البخاري ومسلم، وهي المراجع الأصول للسُنَّة النبوية الشريفة وينابيعها.

"والمتقدمون من العلماء كانوا يعدُّون هذه الكتب الأصول خمسة ليس من بينها سُنن ابن ماجه، غير أنَّ المتأخرين أدخلوها ضمن الكتب الستَّة المعتمدة، وأول من جعلها كذلك هو الإمام الحافظ ابن طاهر المقدسي، الذي وضع كتابًا في شروط الأئمة الستة، وآخر في أطراف الكتب الستة، أي في جميع الأحاديث التي تشتمل عليها، وبعد ذلك اتفق معه في الرأي جميع الأئِمَّة.

وكان منهج ابن ماجه في كتابه هذا هو أنَّه رتَّبه على كتب وأبواب، حيث يشتمل على مقدمة وسبعة وثلاثين كتابًا، وخمسمائة وألف باب، تضم أربعة آلاف وثلاثمائة وواحدا وأربعين (4341) حديثًا، ومن هذه الأحاديث اثنان وثلاثة آلاف (3002) حديث اشترك معه في تخريجها أصحاب الكتب الخمسة، وانفرد هو بتخريج تسعة وعشرين وثلاثمائة وألف (1329) حديثًا، وهي الزوائد على ما جاء في الكتب الخمسة، من بينها ثمان وعشرين وأربعمائة (428) حديثًا صحيح الإسناد وتسعة عشر ومائة (119) حديثًا حسن الإسناد، وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: "إنَّه انفرد بأحاديث كثيرة صحيحة".

وقد أحسن ابن ماجه وأجاد حينما بدأه بباب اتباع سُنَّة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وساقَ فيه الأحاديث الدالة على حجية السُنَّة، ووجوب اتباعها والعمل بها.[1]

(1) الإمام ابن ماجة، قصة الإسلام، https://islamstory.com/ar/artical/21830، بتصرف.

الفصل الثاني

التعريف بالكتب الستَّة

(1)

التعريف بكتاب الإمام البخاري

سبب التسمية:

قال ابن حجر:[1] اعْلَم –علَّمني الله وإيَّاك– أنَّ البُخَاري **لم يُوجد عنه تصريح بشرط معين**، وإنَّما يُوجد ذَلِكَ من معنى تَسْمِيتهِ للكتاب، وبالاستقراء من تصرُّفه.

فأمَّا أولًا: **فإنَّه سَمَّاه الجامع الصحيح المُسْنَد المُخْتَصر** من أمور رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – وسُننه وأيّامهِ.

- فعرفنا بقوله: **(الْجَامع)** أنَّه لم يختص بصنف دون صِنْف، ولهذا أورد فيه **الأحكام والفضائل، والأخبار** المحضة عن الأمور الماضية والأمور الآتية، وغير ذَلِكَ **من الآداب والرَّقائق.**
- وبقوله: **(الصحيح)** أنَّه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإنْ كَانَ فيه مواضع قد انتقدها غيره، وحَصَل الاعتناء بالجواب عن ذَلِكَ في مُقدِّمة الشرح الكبير، ويُصَرح بذلك قوله: "ما أدخلتُ في الجامع إلا ما صَحَّ".[2]

(1) ابن حجر العسقلاني، كتاب النكت على صحيح البخاري، مقدمة المؤلف، الفصل الأول في بيان شرطه فيه، 75/1، https://shamela.ws/book/132963.

(2) رواه ابن عدي في كتابه "من روى عنهم البخاري في الصحيح"، 62/1، وأبو يعلى الخليلي في "الإرشاد"، 962/3، من طريق ابن عدي.

- وبقوله: **(الْمُسْنَد)** أنَّ مقصوده الأصلي: تخريج الأحاديث الَّتِي اتصل إِسْنَادها ببعض الصحابة عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، سواءً كانت من قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أو فعله أو تقريره، وأنَّ ما وقع في الكتاب ممَّا يُخالف ذَلِكَ؛ إنَّما وقع فيه تبعًا وعَرَضًا لا أصلًا مقصودًا، فهذا ما عُرف من كلامه.

سبب تصنيفه[1]:

ذَكَرَ الحافظُ ابن حجر **ثلاثةً من الأسباب** الباعِثة لتصنيف البخاري "الجامع الصّحيح"، ولا مانع مِن أنْ تكون كلُّها مجتمعةً هي التي حرَّكت بواعث تصنيفه لدى البخاري؛ وهي:

- **أوَّلًا:** تجريد الحديث النَّبوي: فإنَّه في آخر عصر التَّابعين ابتدأ تدوين الحديث النَّبوي، وكان **التدوين ممزوجًا** بأقوال وفتاوى الصَّحابة والتَّابعين، وغيرها، بالإضافة للحديث، وكذا كانت هذه التَّآليف جامعةً بين الحديث الصَّحيح، والحسَن، والضَّعيف، والمعلول، وغيره، فكان هذا سببًا من الأسباب التي حرَّكت همَّة أبي عبد الله **لتجْريد الحديث الصَّحيح** من غيره[2]. قال الإمام النَّووي: "أوَّل مصنَّفٍ في الصَّحيح المجرَّد: صحيح البخاري"[3].
- **ثانيًا:** سمع البخاري شيخه ومعلِّمه أمير المؤمنين في الحديث **إسحاق بن راهويه** يقول: "لو جمعتُم كتابًا مختصرًا لصحيح سُنَّة رسول الله صلَّى الله عليْه وسلَّم، قال البخاري: "فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع الجامع الصَّحيح"[4].

---

(1) بلال مصطفى علوان، تعريف بكتاب الجامع الصحيح، https://www.alukah.net/sharia/0/21351، بتصرف.

(2) هدي السَّاري، ص4.

(3) التقريب والتيسير لمعرفة سُنَن البشير النَّذير، ص10.

(4) تهذيب الأسماء واللُّغات، 74/1، وهدي السَّاري، ص5.

- **ثالثًا:** قال البُخاريُّ رحِمه الله: "رأيتُ النَّبيَّ صلَّى الله عليْه وسلَّم في المنام، وكأنَّني واقفٌ بين يديْه، وبِيدي مروحةٌ أَذُبُّ بها عنه، فسألتُ بعض المعبِّرين، فقال لي: أنتَ تَذُبُّ عنه الكذِب، فهو الَّذي حَملني على إخراج الجامع الصَّحيح"[1].

شرط الإمام البخاريِّ في كتابه "الجامع الصَّحيح"[2]:

قال أبو الفضل محمَّد بن طاهر المقدسي: "اعلم أنَّ البُخاريَّ وغيره **لم يُنقَل عن واحدٍ** منهم أنَّه قال: شرطتُ أنْ أُخرِجَ في كتابي ما يكون على الشَّرط الفلاني[3]، وإنَّما يُعرف ذلك من سَبْرِ كتُبهم، فيُعلم بذلك شرطُ كلِّ رجلٍ منهم"، ثمَّ ذكَرَ **أربعة شروطٍ** اشترطها البخاريُّ ومسلم في صحيحَيْهِما؛ وهي:

- الأوَّل: أنْ يُخرج الحديثَ المتَّفق على ثقة نَقَلَتِه إلى الصَّحابي المشْهور.
- الثَّاني: مِن غير اختلافٍ بين الثِّقات الأثبات[4].
- الثَّالث: أنْ يكونَ إسناده متَّصلًا غير مقطوع.
- الرّابع: إنْ كان للصَّحابي راويان فصاعدًا فحَسَنٌ، وإنْ لم يكن إلَّا راوٍ واحدٍ وصحَّ الطَّريق إليه كَفَى"[5].

وقد **لخَّص ابن حجر الشُّروط الَّتي ذكرها الحازمي** فقال: "إنَّ شرط الصَّحيح أنْ يكون **إسناده** متَّصلًا، وأنْ يكونَ **راويه** مسلمًا، صادقًا، **غير** مدلِّسٍ، **ولا** مختلِطٍ، **متَّصفًا** بصفات العدالة، ضابطًا،

---

(1) هدي السَّاري، ص5.

(2) بلال مصطفى علوان، تعريف بكتاب الجامع الصحيح، https://www.alukah.net/sharia/0/21351، بتصرف.

(3) قال الشَّيخ الكوثري في تعليقه على كتاب المقدسي "شروط الأئمَّة السِّتَّة"، ص85، (يعني: سوى اشتراط اللُّقي عند البخاري، والاكتِفاء بالمعاصرة عند مسلِم).

(4) قال النَّووي في شرح مسلم، 16/1، (ما اختلفَت الثِّقاتُ فيه في نفس الحديث متنًا أو إسنادًا، ولم يُرِدْ ما كان اختلافهم إنَّما هو في توثيق بعض رواته).

(5) شروط الأئمَّة السِّتَّة، ص85.

متحفّظًا، سليم الذِّهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد". قال: "ومذهب مَن يخرج الصَّحيح أنْ يَعْتَبِرَ حال الرَّاوي العدل في مشايخه العدول، فبعضُهم حديثه صحيحٌ ثابتٌ، وبعضُهم حديثه مدخولٌ"[1].

فهرس صحيح البخاري (الكتب وأبوابها)

جرت العادة أنَّ دليل الكتاب "فهرسه" وبه تُعلم الموضوعات وتدرجها من البداية للنهاية. غير أنَّ استقراء البلقيني لفكر البخاري في ترتيب كتابه مميز ومضيف، لطالب العلم الشرعي وكل مهتم. وسيأتي بعد عرض الفهرس بشكله النمطي.

فهرس صحيح البخاري[2]

0 / 4071 باب

1 - بدء الوحي 0 / 1 باب	2 - كتاب الإيمان 0 / 43 باب	3 - كتاب العلم 0 / 53 باب
4 - كتاب الوضوء 0 / 79 باب	5 - كتاب الغسل 0 / 29 باب	6 - كتاب الحيض 0 / 30 باب
7 - كتاب التيمم 0 / 9 باب	8 - كتاب الصلاة 0 / 110 باب	9 - كتاب مواقيت الصلاة 0 / 41 باب
10 - كتاب الأذان 0 / 163 باب	11 - كتاب الجمعة 0 / 41 باب	12 - أبواب صلاة الخوف 0 / 6 باب
13 - كتاب العيدين 0 / 26 باب	14 - كتاب الوتر 0 / 7 باب	15 - كتاب الاستسقاء 0 / 28 باب
16 - كتاب الكسوف 0 / 19 باب	17 - أبواب سجود القرآن 0 / 12 باب	18 - أبواب تقصير الصلاة 0 / 20 باب
19 - أبواب التهجد 0 / 37 باب	20 - كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة 0 / 6 باب	21 - كتاب العمل في الصلاة 0 / 18 باب
22 - كتاب السهو 0 / 9 باب	23 - كتاب الجنائز 0 / 98 باب	24 - كتاب الزكاة 0 / 78 باب
25 - كتاب الحج 0 / 151 باب	26 - أبواب العمرة 0 / 20 باب	27 - أبواب المحصر 0 / 10 باب

(1) شروط الأئمَّة الخمسة، ص145، وهدي السَّاري، ص7.

2) صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311 هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى 1422 هـ لدى دار طوق النجاة – بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة، https://shamela.ws/book/1681.

28 - باب جزاء الصيد ونحوه 0 / 27 باب	29 - فضائل المدينة 0 / 13 باب	30 - كتاب الصوم 0 / 67 باب
31 - كتاب صلاة التراويح 0 / 1 باب	32 - كتاب فضل ليلة القدر 0 / 4 باب	33 - أبواب الاعتكاف 0 / 19 باب
34 - كتاب البيوع 0 / 122 باب	35 - كتاب السلم 0 / 8 باب	36 - كتاب الشفعة 0 / 3 باب
37 - كتاب الإجارة 0 / 22 باب	38 - كتاب الحولات 0 / 3 باب	39 - كتاب الكفالة 0 / 5 باب
40 - كتاب الوكالة 0 / 16 باب	41 - كتاب الحرث والمزارعة 0 / 21 باب	42 - كتاب الشرب والمساقاة 0 / 17 باب
43 - كتاب في الاستقراض 0 / 20 باب	44 - كتاب الأشخاص والخصومات 0 / 9 باب	45 - كتاب في اللقطة 0 / 12 باب
46 - كتاب المظالم 0 / 36 باب	47 - كتاب الشركة 0 / 16 باب	48 - كتاب الرهن 0 / 6 باب
49 - كتاب العتق 0 / 20 باب	50 - كتاب المكاتب 0 / 5 باب	51 - كتاب الهبة وفضلها 0 / 36 باب
52 - كتاب الشهادات 0 / 31 باب	53 - كتاب الصلح 0 / 14 باب	54 - كتاب الشروط 0 / 19 باب
55 - كتاب الوصايا 0 / 36 باب	56 - كتاب الجهاد والسير 0 / 196 باب	57 - كتاب فرض الخمس 0 / 20 باب
58 - كتاب الجزية 0 / 22 باب	59 - كتاب بدء الخلق 0 / 16 باب	60 - كتاب أحاديث الأنبياء 0 / 55 باب
61 - كتاب المناقب 0 / 27 باب	62 - كتاب فضائل الصحابة 0 / 33 باب	63 - كتاب مناقب الأنصار 0 / 53 باب
64 - كتاب المغازي 0 / 91 باب	65 - كتاب تفسير القرآن 0 / 495 باب	66 - كتاب فضائل القرآن 0 / 37 باب
67 - كتاب النكاح 0 / 125 باب	68 - كتاب الطلاق 0 / 52 باب	69 - كتاب النفقات 0 / 16 باب
70 - كتاب الأطعمة 0 / 59 باب	71 - كتاب العقيقة 0 / 4 باب	72 - كتاب الذبائح والصيد 0 / 38 باب
73 - كتاب الأضاحي 0 / 16 باب	74 - كتاب الأشربة 0 / 31 باب	75 - كتاب المرضى 0 / 22 باب
76 - كتاب الطب 0 / 58 باب	77 - كتاب اللباس 0 / 103 باب	78 - كتاب الأدب 0 / 128 باب
79 - كتاب الاستئذان 0 / 53 باب	80 - كتاب الدعوات 0 / 68 باب	81 - كتاب الرقاق 0 / 52 باب
82 - كتاب القدر 0 / 16 باب	83 - كتاب الأيمان والنذور 0 / 33 باب	84 - كتاب كفارات الأيمان 0 / 10 باب
85 - كتاب الفرائض 0 / 31 باب	86 - كتاب الحدود وما يحذر من الحدود 0 / 14 باب	87 - كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة 0 / 32 باب
88 - كتاب الديات 0 / 32 باب	89 - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم 0 / 9 باب	90 - كتاب الإكراه 0 / 7 باب
91 - كتاب الحيل 0 / 15 باب	92 - كتاب التعبير 0 / 48 باب	93 - كتاب الفتن 0 / 28 باب
94 - كتاب الأحكام 0 / 54 باب	95 - كتاب التمني 0 / 9 باب	96 - كتاب أخبار الآحاد 0 / 6 باب
97 - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة 0 / 28 باب	98 - كتاب التوحيد 0 / 57 باب	
1452	1647	972
	4071	

(2)

التعريف بكتاب الإمام مُسلم

اسم الكتاب:

لم ينصّ الإمام مسلم –في كتابه الصحيح– على تسميته، ولذلك وقع الاختلاف في اسمه، فذُكرت له عدة تسميات:

- الجامع: ذكره الفيروز آبادي، وابن حجر العسقلاني، وحاجي خليفة، والقنوجي، وغيرهم.
- المسند أو المسند الصحيح: هكذا سمَّاه الإمام مُسلم، ونصَّ على هذا خارج كتاب الصحيح، فقال: "ما وضعتُ شيئاً في كتابي هذا المسند إلا بِحُجّة."، وقال: "لو أَنَّ أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة، فمدارهُم على هذا المسند."
- المسند الصحيح المختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ: به سمَّاه ابن خير الإشبيلي ونحوه التجيبي، ولكن يُرجَّح على أنَّه وَصْفٌ للكتاب لا اسم له.
- الصحيح أو صحيح مُسلم: وذكره بهذا الاسم ابن الأثير، والنووي، وابن خلكان، والذهبي، وابن كثير، وغيرهم، وهو أشهر الأسماء، وغلبت هذه التسمية وشاعت في كتب التفسير والحديث والفقه وغيرها حتى قال السمعاني:" المشهور كتابه الصحيح في الشرق والغرب."[1]

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط مكتبة المثنى، 555/1، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض، ط دار الوفاء، 82/1، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ط دار الغرب الإسلامي، 121/15، فهرسة ابن خير الإشبيلي، ط دار الكتب العلمية، 85/1، برنامج التجيبي، ط الدار العربية للكتاب، 83/1، اللباب في تهذيب الأنساب ابن الأثير، ط دار صادر، 1/1، تهذيب الأسماء واللغات، النوو، ط دار الكتب العلمية، 89/2، وفيات الأعيان بن خلكان، ط دار صادر، 195/5، سير أعلام النبلاء الذهبي، ط مؤسسة الرسالة، 558/12، البداية والنهاية بن كثير ط دار الفكر، 33/11، الأنساب – السمعاني، ط دار إحياء التراث العربي، 426/10، بتصرف.

سبب تأليفه:

نصَّ الإمام مُسلم في مقدمة الصحيح على أنَّ سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال، فذكر ذلك في خطبة كتابه حيث قال: «فإنَّك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنَّك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سُنن الدِّين وأحكامه، وما كان منها في الثواب، والعقاب، والترغيب، والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت –أرشدك الله– أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخِّصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإنَّ ذلك –زعمت ممَّا يشغلك عمَّا له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها، وللذي سألت أكرمك الله حين رجعت إلى تدبره وما تؤول به الحال إنْ شاء الله عاقبة محمودة ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشُّم ذلك أن لو عزم لي عليه وقضي لي تمامه كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف، إلا أنَّ جملة ذلك أنَّ ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير منه ولا سيَّما عند من لا تمييز عنده من العوام إلا بأن يوقفه على التمييز غيره. فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا، فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم.»[1]

بالإضافة للسبب السابق، فقد كان من جملة العوامل التي دفعت مسلماً إلى تصنيف الكتاب ما رآه من سوء صنيع بعض من نصَّب نفسه مُحدِّثاً وعدم تورُّعهم عن نشر الأحاديث الضعيفة، قال: «وبعد، يرحمك الله، فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممَّن نصَّب نفسه محدثاً، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة ممَّا نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أنَّ كثيراً مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر، ومنقول عن قوم غير مرضيين ممَّن

---

(1) صحيح مسلم، طبعة البابي الحلبي، دار الكتب العلمية، 8/1.

ذمَّ الرواية عنهم أئمَّة أهل الحديث مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة، لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز، والتحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المُنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خفَّ على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت.» فحرص على حفظ الدِّين وصيانة عوام المسلمين عمَّا يخاف عليهم من الوقوع في غرر الأخبار المنكرة والروايات الضعيفة.[1]

شرط الإمام مسلم في كتابه

وقد ذكر ابن الصلاح رحمه الله: أنَّه شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ ومن العلة، وهذا هو حدُّ الحديث الصحيح في نفس الأمر. فكلُّ حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف، فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته.[2]

ويمكن بيان شروط الإمام مُسلم لقبول الحديث على النحو الآتي:[3]

- أن يكون الحديث – المتَّفق على ثقة نقله عن الصحابيّ المشهور– ليس مختلفاً فيه بين الرواة الثقات؛ أي ألا يخالف الراوي الثقة لمن هو أحفظ منه في رواية الحديث.
- أن يكون السند متصلاً غير مقطوع.
- أن يصحَّ سند الحديث الذي لم يَرْوِهِ إلا راوٍ واحد عن الصحابيّ.

(1) د. محمد عبد الرحمن الطوالبة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار، 104/1.

(2) شروط قبول الحديث عند الشيخين، https://www.islamweb.net/ar/fatwa/70192.

(3) شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،66/1–67، https://hadeethshareef.com، بتصرّف.

- أن يكون راوي الحديث مسلماً صادقاً غير مدلِّس ولا مختلط، متَّصفاً بصفات العدالة، ضابطاً حافظاً، سليم الذهن والاعتقاد، قليل الوهم، مع اشتراط الشهرة.
- يُشترط في السند المعنعن –الذي يبدأ بـ: عن فلان عن فلان– المعاصرة بين الراويين.
- أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوَّله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علّة.[1]

فهرس صحيح مسلم[2]

0 / 1328 باب

1 - كتاب الإيمان 0 / 96 باب	**2 - كتاب الطهارة 0 / 34 باب**	**3 - كتاب الحيض 0 / 33 باب**
4 - كتاب الصلاة 0 / 52 باب	**5 - كتاب المساجد ومواضع الصلاة 0 / 55 باب**	**6 - كتاب صلاة المسافرين وقصرها 0 / 57 باب**
7 - كتاب الجمعة 0 / 18 باب	**8 - كتاب صلاة العيدين 0 / 4 باب**	**9 - كتاب صلاة الاستسقاء 0 / 4 باب**
10 - كتاب الكسوف 0 / 5 باب	**11 - كتاب الجنائز 0 / 37 باب**	**12 - كتاب الزكاة 0 / 55 باب**
13 - كتاب الصيام 0 / 40 باب	**14 - كتاب الاعتكاف 0 / 4 باب**	**15 - كتاب الحج 0 / 97 باب**
16 - كتاب النكاح 0 / 24 باب	**17 - كتاب الرضاع 0 / 19 باب**	**18 - كتاب الطلاق 0 / 9 باب**
19 - كتاب اللعان 0 / 0 باب	**20 - كتاب العتق 0 / 6 باب**	**21 - كتاب البيوع 0 / 21 باب**
22 - كتاب المساقاة 0 / 31 باب	**23 - كتاب الفرائض 0 / 4 باب**	**24 - كتاب الهبات 0 / 4 باب**
25 - كتاب الوصية 0 / 5 باب	**26 - كتاب النذر 0 / 4 باب**	**27 - كتاب الأيمان 0 / 13 باب**
28 - كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات 0 / 11 باب	**29 - كتاب الحدود 0 / 11 باب**	**30 - كتاب الأقضية 0 / 11 باب**
31 - كتاب اللقطة 0 / 5 باب	**32 - كتاب الجهاد والسير 0 / 51 باب**	**33 - كتاب الإمارة 0 / 56 باب**
34 - كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان 0 / 12 باب	**35 - كتاب الأضاحي 0 / 8 باب**	**36 - كتاب الأشربة 0 / 35 باب**

(1) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص 72. https://hadeethshareef.com، بتصرّف.

(2) صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، 1955 م، https://shamela.ws/book/1727، بتصرف.

37 - كتاب اللباس والزينة 0 / 35 باب	38 - كتاب الآداب 0 / 10 باب	39 - كتاب السلام 0 / 41 باب
40 - كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها 0 / 5 باب	41 - كتاب الشعر 0 / 1 باب	42 - كتاب الرؤيا 0 / 4 باب
43 - كتاب الفضائل 0 / 46 باب	44 - كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم 0 / 60 باب	45 - كتاب البر والصلة والآداب 0 / 51 باب
46 - كتاب القدر 0 / 8 باب	47 - كتاب العلم 0 / 6 باب	48 - كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار0 / 25 باب
49 - كتاب الرقاق 0 / 2 باب	50 - كتاب التوبة 0 / 11 باب	51 - كتاب صفات المنافقين وأحكامهم 0 / 0 باب
52 - كتاب صفة القيامة والجنة والنار 0 / 19 باب	53 - كتاب الجنة، وصفة نعيمها وأهلها 0 / 19 باب	54 - كتاب الفتن وأشراط الساعة 0 / 28 باب
55 - كتاب الزهد والرقائق 0 / 19 باب	56 - كتاب التفسير 0 / 7 باب	
439	351	538
1328 باب		

(3)

التعريف بكتاب الإمام أبي داود

اسم الكتاب

لم يختلف أهلُ العلم في تسمية كتاب أبي داود هذا بـ"السُّنن"، لأنَّه رحمه الله نفسَه قد سمَّاه بذلك في "رسالته إلى أهل مكة".

وقد ألف الإمام أبو داود كتابه "السُّنن" وهو في طَرَسُوسَ مرابطاً في أحد ثغور المسلمين على بلاد الروم –ويقع الآن في جنوب تركيا، قريباً من أضنة، وهي أقرب من أضنة إلى البحر الأبيض المتوسط– في مدة عشرين سنة كما صرح هو بذلك في "رسالته": أقمتُ بطرسوس عشرين سنة، كتبت المسند، وكتبت أربعة آلاف حديث لمن وفقه الله.[1]

(1) كتاب سنن أبي داود ت الأرناؤوط، التعريف بكتاب السنن للإمام أبي داود السجستاني، ص44، https://shamela.ws/book/117359.

فيقول الكتاني: «وهو أول من صنف في السُّنن»، ويقول أبو سليمان الخطابي: «كان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما فتُجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السُّنن والأحكام أخبارًا، وقصصًا، ومواعظ، وآدابًا. فأما السُّنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تخليصها، واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود.»[1]

سبب تصنيفه:

رامَ الإمامُ أبو داود مِن تصنيفِ كتابه هذا إلى إيرادِ السُّننِ الواردةِ عن النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم – على سبيل الاستقصاء، وفي ذلك يقول: "فإنْ ذكر لك عن النبيّ – صلَّى الله عليه وسلَّم – سُنَّةٌ ليس مما خرَّجتُه، فاعلم أنَّه حديث واهٍ".[2]

شروط أبي داود في كتابه[3]

يشترط أبو داود في الحديث أن يكون صالحًا للاعتبار والاحتجاج به، ويترك ما هو شديد الوهن، ولا يروي عمن اجتُمِعَ على تركه حديثه من الرجال، حيث قال: «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيَّنتُه، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»، قال ابن الصلاح: «ورُوي عنه أنَّه يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه.» وروى المنذري وابن الصلاح وغيرهما ذكروا أنَّ محمد بن إسحاق بن منده حكى أنَّ شرط أبي داود

(1) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، مقدمة المصنف، المطبعة العلمية – حلب، ط1، 1932 م.
(2) كتاب سنن أبي داود، المقدمة ص44، https://shamela.ws/book/117359/.
(3) كتاب سنن أبي داود، 2/357-359، https://shamela.ws/book/117359/.

والنسائي إخراج حديث أقوام لم يجتمع على تركهم، ويحكون عن أبي داود أنَّه قال: «ما ذكرتُ في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه».[1]

فهرس سنن أبي داود[2]

0 / 1880 باب

1 – كتاب الطهارة 0 / 142 باب	**2 - كتاب الصلاة 0 / 262 باب**	**3 – جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها 0 / 11 باب**
4 - تفريع صلاة السفر 0 / 20 باب	**5 - باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة 0 / 28 باب**	**6 - أبواب السفر 0 / 11 باب**
7 - باب تفريع أبواب السجود، وكم سجدة في القرآن 0 / 7 باب	**8 - باب تفريع أبواب الوتر 0 / 32 باب**	**9 - كتاب الزكاة 0 / 46 باب**
10 - كتاب اللقطة 0 / 1 باب	**11 - كتاب المناسك 0 / 98 باب**	**12 - كتاب النكاح 0 / 50 باب**
13 - كتاب الطلاق 0 / 51 باب	**14 - كتاب الصوم 0 / 81 باب**	**15 - كتاب الجهاد 0 / 182 باب**
16 - كتاب الضحايا 0 / 26 باب	**17 - كتاب الوصايا 0 / 17 باب**	**18 - كتاب الفرائض 0 / 18 باب**
19 - كتاب الخراج والإمارة والفيء 0 / 41 باب	**20 - كتاب الجنائز 0 / 84 باب**	**21 - كتاب الأيمان والنذور 0 / 32 باب**
22 - كتاب البيوع 0 / 93 باب	**23 - كتاب الأقضية 0 / 31 باب**	**24 - كتاب العلم 0 / 13 باب**
25 - كتاب الأشربة 0 / 22 باب	**26 - كتاب الأطعمة 0 / 55 باب**	**27 - كتاب الطب 0 / 24 باب**
28 - كتاب العتق 0 / 15 باب	**29 - كتاب الحروف والقراءات 0 / 0 باب**	**30 - كتاب الحمام 0 / 2 باب**
31 - كتاب اللباس 0 / 46 باب	**32 - كتاب الترجل 0 / 20 باب**	**33 - كتاب الخاتم 0 / 8 باب**

1) اختصار علوم الحديث، لابن كثير الدمشقي، فصل: النوع الثاني الحسن، أبو داود من مظان الحديث الحسن، محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربي، القاهرة. ص 412، "أبو داود حياته وسننه، الباب الثاني سنن أبي داود، الضعيف في سنن أبي داود، 298/1". مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول – الإصدار: من رجب إلى رمضان لسنة 1395هـ. https://ar.wikipedia.org/.

(2) كتاب سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، المقدمة ص44، https://shamela.ws/book/1726.

34 - كتاب الفتن والملاحم 0 / 7 باب	35 - كتاب المهدي 0 / 0 باب	36 - كتاب الملاحم 0 / 18 باب
37 - كتاب الحدود 0 / 40 باب	38 - كتاب الديات 0 / 32 باب	39 - كتاب السنة 0 / 32 باب
40 - كتاب الأدب 0 / 182 باب		
693	740	447
1880		

(4)

التعريف بكتاب الإمام النسائي

اسم الكتاب

سُنن النسائي المسمَّى بـ «**المجتبى من السُّنن**»: وقد وضع النسائي كتابًا كبيرًا جدًا حافلاً عرف بالسُّنن الكبرى، وهذا الكتاب (المجتبى) المشهور بسنن النسائي منتخب منه، وقد قيل: إنَّ اسمه (المجتنى) بالنون. وكتاب (المجتبى) هذا يسير على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، فقد رتَّب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحيانًا منزلة بعيدة من الدقة، وجمع أسانيد الحديث الواحد في موطن واحد. وقد جمع النسائي في كتابه أحاديث الأحكام.[1]

سبب تصنيفه:

يعتبر علماء الحديث أنَّ سُنن النسائي "المجتبى" من أكثر كتب الحديث صحة، بل إنَّهم يعتبرونه أصح كتاب من كتب السُّنن الأربعة، وأقلها احتواءً على الحديث الضعيف، فقد كان النسائي حريصًا على انتقاء الصحيح في كتابه السنن الصغرى؛ وذلك لأنَّ أمير الرملة آنذاك طلب من الإمام النسائي أنْ يجمع الحديث الصحيح من السُّنن الكبرى، ويضعها في كتاب واحد. وفي ذلك يقول السيوطي:" رأيت بخط الحافظ أبي الفضل العراقي أنَّ النسائي لما صنَّف الكبرى

(1) ممتون الأحاديث، http://www.al-eman.com، و https://www.islamweb.net/ar/article/16802 .

أهداها لأمير الرملة، فقال له: كل ما فيها صحيح؟ فقال: لا، فقال: ميِّز لي الصحيح من غيره، فصنَّف له الصغرى".[1]

شرط الإمام في كتابه

قال الإمام ابن طاهر المقدسي[2]: وأما أبو داود، فَمَن بعده، فإنَّ كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

1. القسم الأول: **صحيح**؛ وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومُسلم، فإنَّ أكثر ما في هذه الكتب مخرَّج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتَّفقا عليه واختلفا فيه.
2. والقسم الثاني: **صحيح على شرطهم**، حكى أبو عبد الله بن منده أنَّ شرط أبي داود والنسائي: "إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال"، ويكون هذا القسم من الصحيح...
   قلت: قال الحافظ ابن حجر: "المراد إجماعاً خاصاً، وذلك أنَّ كل طبقة لا تخلو من متشدد ومتوسط.. فإذا أجمع أصحاب الطبقة الواحدة على ترك رجلٍ تركاه، وإن اختلفوا فيه خرَّجا حديثه".
3. والقسم الثالث: **أحاديث أخرجوها للضدية** في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرِّج لها عن علَّتها بما يفهمه أهل المعرفة. فإنْ قيل: لمَ أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه:
   - **أحدها**: رواية قومٍ لها واحتجاجهم بها، فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبه.

---

(1) تدريب الراوي، 109/1.

(2) شروط الأئمة الستة، ص88.

- **والثاني**: أنَّهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومُسلم على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة، فإنَّ البخاري قال: ما أخرجت في كتابي إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح لحال الطول.
- ومُسلم قال: ليس كل حديث صحيح أودعته هذا الكتاب، وإنَّما أخرجت ما أجمعوا عليه. ومن بعدهم لم يقولوا ذلك، فإنَّهم كانوا يخرِّجِون الشيء وضدَّه.
- **والثالث**: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلَّة الخصم في كتبهم، مع علمهم أنَّ ذلك ليس بدليل، فكان فعلهما – يعني أبا داود والنسائي– هذا كفعل الفقهاء، والله أعلم.

فهرس سنن النسائي[1]

0 / 2510 باب

1 – كتاب الطهارة **0 / 204 باب**	**2 - كتاب: المياه** **0 / 13 باب**	**3 – كتاب: الحيض والاستحاضة** **0 / 26 باب**
4 - كتاب: الغسل والتيمم **0 / 29 باب**	**5 - كتاب الصلاة** **0 / 24 باب**	**6 - كتاب: المواقيت** **0 / 55 باب**
7 - كتاب الأذان **0 / 42 باب**	**8 - كتاب المساجد** **0 / 46 باب**	**9 - كتاب القبلة** **0 / 25 باب**
10 - كتاب الإمامة **0 / 65 باب**	**11 - كتاب: الافتتاح** **0 / 89 باب**	**12 - كتاب التطبيق** **0 / 106 باب**
13 - كتاب السهو **0 / 105 باب**	**14 - كتاب الجمعة** **0 / 45 باب**	**15 - كتاب تقصير الصلاة في السفر** **0 / 5 باب**
16 - كتاب الكسوف **0 / 25 باب**	**17 - كتاب الاستسقاء** **0 / 18 باب**	**18 - كتاب صلاة الخوف** **0 / 0 باب**
19 - كتاب صلاة العيدين **0 / 36 باب**	**20 - كتاب قيام الليل وتطوع النهار** **0 / 67 باب**	**21 - كتاب الجنائز** **0 / 121 باب**
22 - كتاب الصيام **0 / 85 باب**	**23 - كتاب الزكاة** **0 / 100 باب**	**24 - كتاب مناسك الحج** **0 / 231 باب**
25 - كتاب الجهاد **0 / 48 باب**	**26 - كتاب النكاح** **0 / 84 باب**	**27 - كتاب الطلاق** **0 / 76 باب**
28 - كتاب الخيل **0 / 17 باب**	**29 - كتاب الأحباس** **0 / 4 باب**	**30 - كتاب الوصايا** **0 / 12 باب**
31 - كتاب: النحل	**32 - كتاب: الهبة**	**33 - كتاب: الرقبى**

(1) سنن النسائي، (مطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندي)، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط1، 1930م، https://shamela.ws/book/829.

0 / 1 باب	0 / 4 باب	0 / 2 باب
34 - كتاب: العمرى 0 / 5 باب	35 - كتاب: الأيمان والنذور 0 / 64 باب	36 - كتاب عشرة النساء 0 / 4 باب
37 - كتاب تحريم الدم 0 / 29 باب	38 - كتاب قسم الفيء 0 / 0 باب	39 - كتاب البيعة 0 / 39 باب
40 - كتاب العقيقة 0 / 5 باب	41 - كتاب: الفرع والعتيرة 0 / 11 باب	42 - كتاب: الصيد والذبائح 0 / 38 باب
43 - كتاب: الضحايا 0 / 44 باب	44 - كتاب: البيوع 0 / 109 باب	45 - كتاب القسامة 0 / 18 باب
46 - كتاب قطع السارق 0 / 18 باب	47 - كتاب: الإيمان وشرائعه. 0 / 33 باب	48 - كتاب: الزينة 0 / 123 باب
49 - كتاب آداب القضاة 0 / 37 باب	50 - كتاب الاستعاذة 0 / 65 باب	51 - كتاب الأشربة 0 / 58 باب
795	776	939
2510		

(5)

التعريف بكتاب الإمام الترمذي

اسم الكتاب

أشار العلامة المباركفوري في شرحه لجامع الترمذي إلى اسم هذا الكتاب معلقاً على إطلاق السيوطي والخطيب عليه الجامع الصحيح قائلاً: "أكثر أحاديث جامع الترمذي صحيحة قابلة للاحتجاج، وأحاديثه الضعيفة قليلة بالنسبة إليها، فقيل له **الجامع الصحيح** على التغليب".[1]

سبب تصنيفه:

ذكر الإمام الترمذي في العلل أنَّ الأمر الذي حمله على تأليف كتابه الجامع أنَّه سُئِل عن تصنيف كتاب يجمع فيه أحاديث النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فامتنع أولاً، ثم بعد ذلك تراجع وشرع

1 تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي" للإمام الحافظ المباركفوري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 368، نقلاً عن بحث بلال الغريب:https://www.startimes.com .

في التأليف قال رحمه الله: "وإنَّما حملنا على ما بيَّنا في هذا الكتاب – أي الجامع– من قول الفقهاء وعلل الحديث، لأنَّا سُئِلنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثمَّ فعلناه لما رجونا فيه منفعة الناس".[1]

شروط الإمام الترمذي في كتابه

شرطُه ما قاله الإمام الترمذي: "ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء [ما خلا حديثين]." فعلى الأصل كل حديث احتجَّ به محتجٌّ أو عمل به عامل أخرجه، سواءً صح طريقه أم لم يصح، وقد أزاح عن نفسه بأنَّه تكلم على كل حديث بما فيه.

ويقول ابن الصلاح: "ورُوِّينا عن أبي عيسى الترمذي رضي الله عنه أنَّه يريد بالحسن:

1. أنْ لا يكون في إسناده مَن يُتَّهم بالكذب؛
2. ولا يكون حديثاً شاذاً؛
3. ويُروى مِن غير وجهٍ نحو ذلك".[2]

فهرس سنن الترمذي[3]

0 / 2082 باب

1 – أبواب الطهارة 0 / 112 باب	2 - أبواب الصلاة 0 / 213 باب	3 – أبواب الوترِ 0 / 21 باب
4 - أبواب الجمعة 0 / 29 باب	5 - أبواب العيدين 0 / 9 باب	6 - أبواب السفر 0 / 44 باب
7 - أبواب الزكاة 0 / 38 باب	8 - أبواب الصوم 0 / 83 باب	9 - أبواب الحج 0 / 114 باب
10 - أبواب الجنائز	11 - أبواب النكاح	12 - أبواب الرضاع

1 سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، 233/6. نقلاً عن بحث بلال الغريب: https://www.startimes.com.

(2) أرشيف ملتقى أهل الحديث – 2، https://al-maktaba.org/book/31615/13910.

(3) الكتاب: الجامع الكبير ، سنن الترمذي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط 1996م، https://shamela.ws/book/7895.

0 / 77 باب	0 / 44 باب	0 / 17 باب
13 - أبواب الطلاق واللعان 0 / 23 باب	14 - أبواب البيوع 0 / 77 باب	15 - أبواب الأحكام 0 / 42 باب
16 - أبواب الديات 0 / 23 باب	17 - أبواب الحدود 0 / 30 باب	18 - أبواب الصيد 0 / 8 باب
19 - أبواب الأطعمة 0 / 5 باب	20 - أبواب الأحكام والفوائد 0 / 6 باب	21 - أبواب الأضاحي 0 / 22 باب
22 - أبواب النذور والأيمان 0 / 19 باب	23 - أبواب السير 0 / 48 باب	24 - أبواب فضائل الجهاد 0 / 26 باب
25 - أبواب الجهاد 0 / 40 باب	26 - أبواب اللباس 0 / 45 باب	27 - أبواب الأطعمة 0 / 47 باب
28 - أبواب الأشربة 0 / 21 باب	29 - أبواب البر والصلة 0 / 88 باب	30 - أبواب الطب 0 / 34 باب
31 - أبواب الفرائض 0 / 23 باب	32 - أبواب الوصايا 0 / 7 باب	33 - أبواب الولاء والهبة 0 / 7 باب
34 - أبواب القدر 0 / 16 باب	35 - أبواب الفتن 0 / 64 باب	36 - أبواب الرؤيا 0 / 10 باب
37 - أبواب الشهادات 0 / 4 باب	38 - أبواب الزهد 0 / 57 باب	39 - أبواب صفة القيامة والرقائق والورع 0 / 14 باب
40 - أبواب صفة الجنة 0 / 26 باب	41 - أبواب صفة جهنم 0 / 12 باب	42 - أبواب الإيمان 0 / 18 باب
43 - أبواب العلم 0 / 19 باب	44 - أبواب الاستئذان والآداب 0 / 34 باب	45 - أبواب الأدب 0 / 73 باب
46 - أبواب الأمثال 0 / 7 باب	47 - أبواب فضائل القرآن 0 / 19 باب	48 - أبواب القراءات 0 / 12 باب
49 - أبواب تفسير القرآن 0 / 93 باب	50 - أبواب الدعوات 0 / 76 باب	51 - أبواب المناقب 0 / 86 باب
575	912	595
2082		

(6)

التعريف بكتاب الإمام ابن ماجة

اسم الكتاب

يعرف كتاب ابن ماجه بـ (السُّنن) وقد جاءت هذه التسمية على لسان ابن ماجه فيما ذكره الذهبي فقال: "وعن ابن ماجة قال: عرضت هذه السُّنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها وقال أظنُّ إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثمَّ قال لعلَّ لا يكون فيه تمام

ثلاثين حديثاً ممَّا في إسناده ضعف أو نحو ذا)[1]. والجدير بالذكر أنَّ كتاب ابن ماجه أقرب إلى الكتاب الجامع أكثر مما ينطبق عليه اسم السُّنن، فقد احتوى على سبعة وثلاثين كتاباً من كتب الحديث، جمعت بين الأحكام، والأدب، والفتن، والزهد، والمقدمة المستوفية لقضايا العلم.[2]

سبب تصنيفه:

بدأ ابن ماجه كتابه في ذكر السُّنن؛ فكان أول باب فيه باب اتِّباع سُنَّة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وذكر فيه الأحاديث الدالَّة على حُجِّيَّة السُنَّة، ووجوب اتِّباعها والعمل بها؛ إشارة منه إلى أنَّ مصنفه في جمع السُّنن، ولينبِّه الطالب على أهميتها، وعلى ضرورة العمل بها، وقد قدَّمها على غيرها من الأبواب؛ استجابةً لأمر الله، وعملاً بقوله تعالى:(**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ**) [آل عمران:31]. ثم ذكر أبواب العقائد؛ لأنَّها أول ما يجب على المسلم المكلَّف، ثم ذكر فضائل الصحابة؛ لأنَّهم هم من أوصلوا لنا السُنَّة، فلولا ثبوت عدالتهم لما وصَلَنا شيءٌ من السُّنَن.[3]

شرط الإمام في كتابه:

لم يتعرض الإمام ابن ماجه لذكر شرطه في الأسانيد التي أوردها في سُننه، وكذا لم يكتب مقدمة يوضِّح فيها منهجه، قال ابن الملقن: "وأما سُنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني، فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السُّنن الأربعة ضعفاً..".[4]

---

(1) سير اعلام النبلاء، 278/13، وشروط الأئمة الستة، ص16، https://www.islamweb.net/.

(2) د. همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، https://www.islamweb.net/.

(3) أماني العرجه، سنن ابن ماجه، نقلاً عن: إسلام ويب، "المناهج الخاصة للمحدثين – منهج الإمام ابن ماجه"، وجلال الدين السيوطي، شرح سنن ابن ماجه، ص2. https://mawdoo3.com، بتصرّف.

(4) لمناهج الخاصة للمحدثين – منهج الإمام ابن ماجه، https://www.islamweb.net/ar/article/168943.

فهرس سنن ابن ماجة[1]

0 / 1609 باب

افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم 0 / 24 باب		
1 – كتاب الطهارة وسننها 0 / 139 باب	2 - كتاب الصلاة 0 / 13 باب	3 – كتاب الأذان، والسنة فيه 0 / 11 باب
4 - كتاب المساجد والجماعات 0 / 19 باب	5 - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها 0 / 205 باب	6 - كتاب الجنائز 0 / 65 باب
7 - كتاب الصيام 0 / 68 باب	8 - كتاب الزكاة 0 / 28 باب	9 - كتاب النكاح 0 / 63 باب
10 - كتاب الطلاق 0 / 36 باب	11 - كتاب الكفارات 0 / 21 باب	12 - كتاب التجارات 0 / 69 باب
13 - كتاب الأحكام 0 / 33 باب	14 - كتاب الهبات 0 / 7 باب	15 - كتاب الصدقات 0 / 21 باب
16 - كتاب الرهون 0 / 24 باب	17 - كتاب الشفعة 0 / 4 باب	18 - كتاب اللقطة 0 / 4 باب
19 - كتاب العتق 0 / 10 باب	20 - كتاب الحدود 0 / 38 باب	21 - كتاب الديات 0 / 36 باب
22 - كتاب الوصايا 0 / 9 باب	23 - كتاب الفرائض 0 / 18 باب	24 - كتاب الجهاد 0 / 46 باب
25 - كتاب المناسك 0 / 108 باب	26 - كتاب الأضاحي 0 / 17 باب	27 - كتاب الذبائح 0 / 15 باب
28 - كتاب الصيد 0 / 20 باب	29 - كتاب الأطعمة 0 / 62 باب	30 - كتاب الأشربة 0 / 27 باب
31 - كتاب الطب 0 / 46 باب	32 - كتاب اللباس 0 / 47 باب	33 - كتاب الأدب 0 / 59 باب
34 - كتاب الدعاء 0 / 22 باب	35 - كتاب تعبير الرؤيا 0 / 10 باب	36 - كتاب الفتن 0 / 36 باب
37 - كتاب الزهد 0 / 39 باب		
663	470	452
1609= 24 + 1585		

(1) سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، https://shamela.ws/book/1198.

الفصل الثالث

تدوين السُنَّة (الحديث)

لله الحمدُ والمنَّة، فقد جَبرت الأمة معضلة عدم القراءة والكتابة في صفوف جانب من أبنائها الأوائل بفترة منطقية معقولة، وانطلقت تجمع وتهضم علوم من سبق متجاوزة الزمان والمكان واللغة. وما أن أَهلَّ القرن الرابع الهجري، حتى كانت المدن الرئيسية منارة للعلم وأهله، يسعى إليها كل طالب علم من الأمم الأخرى.

وكان هذا حصاد عمل دؤوب واكب الفتوحات واستيعاب أهل تلك البلاد، فضلاً عن زرع الشغف العلمي في النفوس، حتى فاضت البلاد بالعلماء من العرب وغيرهم، على قاعدة الكفاءة والأهلية والجدارة، فكانت الحضارة العلمية الرائدة الباقية آثارها حتى اليوم في شتَّى مناحي الحياة وفي مقدمها العلوم الشرعية المتنوعة.

والحس العلمي الدقيق، حمل الصحابة الأوائل على حفظ القرآن مخطوطاً رغم استقراره في صدورهم بلا منازع، **مرةً**؛ زمان الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه، **وثانيةً** مع الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه، مضيفاً نشر النسخ المصحف المحررة بدقة على الأمصار المختلفة لمزيد ضبط وتحرٍّ، فكانت الريادة للإدارة العامة (الدولة) في حفظ الأصل الأول "كتاب الله".

تلتها فترة التقنين العلمي خاصة "الفقهي" والتي كانت نقطة تحول في الإجابة على المستجدات في الحياة الخاصة والعامة، وكان أعلامها ثلَّة من أهل الاجتهاد، حملوا على عاتقهم التحقُّق من الرواية ومضمونها، لاستخراج الأحكام، وتقعيدها، وتبويبها، وجعلها على نسق ونهج علمي متَّبع، في العبادات والمعاملات وكذا شؤون الحكم وأهله.

هذه الفترة كشفت اللثام عن الحاجة الملحة لضبط الأصل الثاني "حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم"، كما أُتقِن عملياً ضبط كتاب الله. فظهرت جهود واجتهادات في جمع الحديث تلت جهود "الأئمة الفقهاء"، ولكن بشكل تخصصي، أورثنا إلى يومنا هذا؛ علم الحديث دراية ورواية،

وبرز في هذا المضمار جمع من العلماء الأعلام من غير أهل السلطة والحكم، ومن بينهم من نحن في ضيافتهم "أئِمَّة الحديث الستَّة".

أولاً: المحاولة الرسمية لتدوين السُنَّة:

بدأ تدوين الحديث النبوي رسميًا في خلافة **عمر بن عبد العزيز** بإشارة منه، فقد كتب إلى الأمصار يأمر العلماء بجمع الحديث وتدوينه، وكان فيما كتبه إلى عامله بالمدينة أنْ "انظروا حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فاكتبوه؛ فإنِّي قد خِفتُ دروس العِلم، وذهابَ أهله"[1].

ومنذ ذلك الوقت بدأ العلماء في همَّة عالية وصبر جميل يجمعون أحاديث النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ويدوِّنونها في كتب. ولم تكن المهمة يسيرة أو المسؤولية سهلة، وتكاد تفوق في عظمها وجسامة مسؤولية جمع القرآن والمحفوظ في صدور الصحابة على الترتيب الموجود بين أيدينا، ويصعب أن يختلط بغيره. **أمَّا السُنَّة** فأئِمتُّها متفرقون في البلاد، ولا يعلم عدد أحاديث النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وأدخل الكذابون والوضَّاعون في الحديث ما ليس من كلام النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان هذا مكمن الصعوبة ويحتاج إلى مناهج غاية في الدقة والصرامة لتبين الحديث الصحيح من غيره، وهذا ما قام به جهابذة الحديث وأئمة العلم العظام.

وفي منتصف القرن الثاني الهجري بدأ التأليف في الحديث، فكان أول من جمع الحديث

- ابن جريج البصري المتوفى سنة 150هـ، في مكة،
- ومحمد بن إسحاق المتوفى سنة 151هـ، في المدينة،
- ومعمر بن راشد المتوفى سنة 153هـ، في اليمن،
- وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة 156هـ، في البصرة،
- والليث بن سعد المتوفى سنة 175هـ، في مصر،
- ومالك بن أنس المتوفى سنة 179هـ، في المدينة.

وكانت معظم المؤلفات التي وضعها هؤلاء الصفوة الكرام،

(1) سنن الدارمي (505). والسُنَّة قبل التدوين (ص: 328-333).

- تضمُّ الحديث النبوي وفتاوى الصحابة والتابعين كما هو واضح في **كتاب الموطأ** للإمام مالك الذي ضمَّ ثلاثة آلاف مسألة وسبعمائة حديث،
- ثمَّ تلا ذلك قيام بعض الحفاظ بإفراد أحاديث النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في مؤلفات خاصة بها، **فظهرت كتب المسانيد** التي جمعت الأحاديث دون فتاوى الصحابة والتابعين، واختصَّت بجمع الأحاديث التي رواها الصحابي تحت عنوان مستقل يحمل اسمه، ويُعدُّ مسند أحمد بن حنبل هو أشهر كتب المسانيد وأوفاها، فضلاً عن كونه أكبر دواوين السُنَّة.

حتى إذا كان القرن الثالث الهجري نشطت حركة الجمع والنقد وتمييز الصحيح من الضعيف، ومعرفة الرجال ودرجاتهم من الضبط والإتقان وحالهم من الصلاح والتقوى أو الهوى والميل، ولذا ظهرت الكتب التي رأى أئمَّة الحفاظ أن تجمع الحديث الصحيح فقط، وِفق شروط صارمة ومناهج محكمة، وكان أول من صنف في الحديث الصحيح، الإمام البخاري ثمَّ تبعه مُسلم في كتابه صحيح مُسلم.[1]

ثانياً: التدرُّج في تدوين السُنَّة[2]

بدأَت كتابة الحديث كما هو معروفٌ ومقرَّر بالأدلَّة منذ عهد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فإنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان قد نهى عن كتابة الأحاديث لاعتباراتٍ عديدة في صدر الإسلام،

- فقال كما روى عنه أبو سعيد الخدري: «لا تكتبوا عنِّي، ومن كتب عني غير القرآن فليمحُه، وحدِّثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده من النَّار»[3]،
- **إلا أنَّه جاء بعد ذلك الإذن فسمح بالكتابة** كما في الحديث الصَّريح من النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم حينَ قال: «اكتبوا لأبي شاه»[4]، وصحَّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه قال:

---

(1) إسلام أون لاين، الإمام مسلم وصحيحه، https://islamonline.net، بتصرف.

(2) أصلها بحث منشور بعنوان: أين العرب عن تدوين الأحاديث؟!، https://salafcenter.org/3846/، بتصرف.

(3) مسلم (3004).

(4) البخاري (2434)، ومسلم (1355).

«ما من أصحاب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أحدٌ أكثر حديثًا عنه منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنَّه كان يكتب ولا أكتب»[1].

1. **الكتابة بدأت منذ زمنِ النبي** صلَّى الله عليه وسلَّم[2]،

2. وبعد موته، **اهتمَّ الصحابة** الكرام بالحديث الشَّريف حفظًا وتداولًا وتحديثًا[3]، كما اهتمُّوا بالكتابة أيضًا مع تفاوت بينَ الصَّحابة في كتابتها وتشريع كتابتها، فقد كرهَها بعض الصحابة كابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن عباس رضي الله عنهم، كما جوَّزها آخرون وكتبوها كأبي بكر، وعائشة، وأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم[4].

3. ثم بدأت **حركة التدوين تتوسَّع مع عصر التَّابعين**، فهم قد تلقَّوا العلم كلَّه من الصحابة الكرام وحدَّثوا عنهم، وكانت حلقات الحديث والتحديث معروفة، **فكانَ التابعون يهتمُّون أيَّما اهتمام بالتدوين والكتابة**، حتَّى إنَّك تقرأ في سيرهم عن طريقَة تلقِّيهم الحديث وكتابتِها، فتتعجَّب من الحِرص والاهتمام الشَّديدَين على الكتابة، كما يقول سعيد بن جبير: "كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفتي حتى أملأها، ثم أكتب في ظهر نعلي، ثم أكتب في كفِّي"[5].

4. وبقِيَ الأمرُ كذلك حتى جاءَ عمر بن عبد العزيز، وعلى يده **قامت حركة التَّدوين الكبرى** في علم الحديث، فقامت حركةٌ علميَّة كُبرى، وكَتَب العُلماء والمحدِّثُون الصحف الحديثية الموطَّآت والمصنَّفات والمسانيد. **ويعتبرُ هذا الجيل جيل التَّأسيس لعلوم السنَّة المطهَّرة،**

---

(1) البخاري (113)، ومسلم (3004).

(2) محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، 1408 هـ – 1988م، ص303-310.

(3) أحمد السيد، تثبيت حجية السنة ونقض أصول المنكرين، ص100-101.

.295-294

(4) السنة النبوية حجيتها وتدوينها، ص82-83، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص297-298، والسنة قبل التدوين، ص321-328.

(5) الخطيب البغدادي، تقييد العلم، إحياء السنة النبوية، بيروت، ص102.

ففيه مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، وغيرهم.

5. من كتب الصحابة

- صحيفَةُ الصَّحابي الجليل سعد بن عبادة الأنصاري،
- وصحيفة الصَّحابي الجليل عبد الله بن أبي أَوفى،
- وصحيفة الصَّحابي الجَليل أبي رافع القبطي،
- وكتب أبي هريرة رضي الله عنه[1]،
- وصحيفة الصَّحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري،
- وصحيفَة عبد الله بن عمرو بن العاص،
- وصحيفة نبيط بن شريط الأشجَعي رضيَ الله عنهم أجمَعِين[2].

6. ومن كُتُب التَّابعين رحمهم الله:

- صحيفة أبي الزُّبير محمد بن مسلم الأسدي،
- وصحيفة أبي عدي الزبير الكوفي،
- وصحيفة أبي العُشَراء الدارمي،
- وصحيفة زيد بن أبي أُنيسة الرهاوي،
- وصحيفة أيوب السختياني،
- وصحيفة هشام بن عروة بن الزبير،
- وصحيفة أبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب،

(1) همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، 1985م.

(2) الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص98، السنة النبوية حجيتها وتدوينها، ص76-77، أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، مكتبة العلوم والحكم، 1415م، ط 5، ص294-295.

- ويونس بن عبيد العبدي[1].

7. ثم من جاء بعدَهم من أتباعِ التَّابعين

- ككتُب عبد الملك ابن جريج،
- وموطَّأ مالك بن أنس،
- وجامع مَعمر بن راشد الأزدي،
- وكتب سعيد بن أبي عروبة،
- وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري،
- وحمَّاد بن سلمة بن دينار،
- والليث بن سعد،
- وكُتب الزُّهد والرَّقائق والجهاد لعبد الله بن المبارك، وغيرهم،

8. وممَّن جاء بعدهم

- كأبي داود الطيالسي،
- وعبد الله بن الزبير الحميدي،
- ونُعيم بن حمَّاد الخُزاعي،
- وعبد بن حميد،
- والدارمي،

ومن أكبر هذه الكتب والدواوين وأوسعها مسند الإمام أحمد بن حنبل. وهذِهِ الكُتُب والمصنَّفات **قبل الإمام البُخاري**، ومن جاءَ بعده، وهي كثيرةٌ متعدِّدة، فهم من أقاموا سوقَ الحديث، ووضعوا أركانه، ووطَّدوا دعائمَه، وشيَّدوا بُنيانَه، وثبَّتوا أوتادَه.

(1) السنة النبوية حجيتها وتدوينها، ص82-83، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص297-298، والسنة قبل التدوين، ص321-328.

الفصل الرابع

دراسة تاريخ السُنَّة ومناهج المحدثين العامة

أولاً: فوائد دراسة تاريخ السُنَّة، منها:

- **معرفة المراحل والأدوار** التي مرت بها السُنَّة منذ عصر النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وإلى وقتنا هذا.
- **معرفة الدقة المنهجية** التي أحاطت بها هذه الأمة رواية أحاديث نبيِّها صلَّى الله عليه وسلَّم، لتأمن عليه الخطأ والتحريف في أثناء تناقله بين الرواة، الأمر الذي يورثنا الثقة بالسُنَّة، ويجعلنا نطمئن إلى حفظ هذا الدِّين، تصديقاً لقوله تعالى: **(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)** [الحجر:9].
- **إمكان الردِّ على دعاة الغزو الفكري** من المستشرقين والمبشرين وكل من قلَّدهم، وإبطال زعمهم: أنَّ السُنَّة النبوية لا يوثق بها، ولا يعتمد عليها في التشريع الإسلامي بسبب ما طرأ عليها من التحريف والوضع، وذلك ببيان الجهود التي بذلها المحدثون لحماية وصيانة السُنَّة من هذا التحريف والوضع.
- **الاطلاع على منهج المحدثين** في التأليف، والتصنيف، والنقد، ومكانة هذا المنهج بين المناهج الحديثة الحاضرة الآن.
- **الوقوف على دقة المنهجية العلمية** التي اتَّبعها علماء الحديث، في الانتقاء والتصنيف، وأنَّهم لم يوردوا الأحاديث في كتبهم الأصول كيفما اتفق لأحدهم، بل كانوا يضعون نصب أعينهم هدفاً، وقواعد يراعونها، فيما عرف بشروط الأئمَّة.
- **التمييز بين المناهج المقبولة في الرواية وغير المقبولة**، وشروط القبول للمقبولة، ولذلك أهميته في مراتب الرواة في الجرح والتعديل، وفي الأسانيد اتصالاً وانقطاعاً، وفي الأحاديث قبولاً أو رداً.

- **التعرُّف على مناهج المحدثين في اختيار الأحاديث وترتيبها** بالنسبة إلى بعضها يفيدنا كثيرا في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وتمييز المدرج[1] من الحديث وذلك بمقارنة الروايات ببعضها، كما يفيد فوائد فقهية كبيرة تؤخذ من تراجم الأبواب.
- **التعرُّف على أشهر المحدثين المصنفين،** وما لهم من فضل في خدمة الحديث النبوي، وسيرتهم التي هي قدوة للمقتدين.
- **دفع التوهُّم للقدح في بعض الأئمَّة،** وخصوصاً البخاري ومسلم شيخي المحدثين ، وهذا يطرح بالتالي قضايا يجب على أهل الاختصاص بالحديث أن يعالجوها ويحلُّوا مشكلاتها، فقد وقع أناس في الشبهة في أحاديث صحَّحها أئمَّة الحديث، بسبب البعد عن مناهج المحدثين الفنية في إيراد الحديث وسياق أسانيده وشروطهم، فضلاً عن أغراض العداوة للإسلام وللحديث النبوي، التي تستغلُّ جهل المثقَّف المسلم، بل جهد كثيرين من طلبة العلم وحملته بمناهج المحدثين وشروطهم ومقاصدهم الدقيقة في كتبهم.

ثانياً: مناهج المحدثين وعلاقتها بتاريخ السُنَّة

مناهج المحدثين شيء ملازم ومقارن ومصاحب للسُنَّة النبويَّة في كل أدوارها وجميع مراحلها، فقد كان لأهل كل عصر من عصور السُنَّة، وكل دور من أدوارها مناهجهم الخاصة في خدمة السُنَّة والذبِّ عنها حسبما أملته طبيعة العصر، واقتضته ظروف المرحلة.

ودراسة مناهج المحدثين (بشقيها العام والخاص) تساعد على تنمية التفكير العلمي والمنهجي لدى الدراس، وتكسبه مهارة البحث، وتبني عنده روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة [2]. وسنستهل بالعامة منها.

(1) المُدْرَجُ: الحديث يزداد في متنه بعضُ كلام الراوي، فيحسَبُه من يسمعه مرفوعًا في الحديث فيرويه كذلك، https://www.almaany.com/ar.

(2) مناهج المحدثين العامة للدكتور نور الدين عتر ص 22–23، شفاء الصدور للدكتور السيد نوح ص 30، مناهج المحدثين العامة والخاصة للدكتور علي بقاعي ص 20–23.

ثالثاً: المناهج العامة للمحدثين[1]

رغم تنوُّع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنَّهم اتَّفقوا على مبادئ ومناهج لم يحيدوا عنها، **ورغم أنَّهم لم يدوِّنوا تلك المناهج أو يسطِّروها في كتبهم**، إلا أنَّهم ورَّثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج سِمَة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذه اللاحق عن السابق، وهذا لم ينفِ وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكها في مروياته أو مصنفاته، وحسبنا أن نقف على مناهجهم العامة التي اتَّفقوا عليها، ثم نُعرِّج فيما بعد على مناهجهم الخاصة.

يُقصد **بالمناهج العامة للمحدثين**: الأساليب والطرق التي سلكها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث، أو روايته، أو كتابته وضبطه، أو تحمله وأدائه، ونعرض لأبرز تلك المناهج وفق النقاط التالية:

أولاً: منهجهم في طلب الحديث:

1- **إخلاص النية في طلب الحديث الشريف**

كان المحدثون يحثُّون طلبة الحديث على إخلاص النيَّة لله جلَّ وعلا في طلب الحديث، حتى يحذَروا من الدخول في قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "من تعلم علماً ممَّا يبتغى به وجه الله عزَّ وجلَّ لا يتعلَّمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا، لم يجد عرف الجنَّة – أي ريحها– يوم القيامة." رواه أبو داود وابن ماجه.

2- **التدرُّج في طلب الحديث والصبر عليه**

دأب المحدثون على البدء بصغار العلم قبل كباره، والتدرج في الطلب، وكان الإمام الزهري يقول: "من طلب العلم جملة فاته جملة، وإنَّما يُدرك العلم حديثٌ وحديثان"، وقال

(1) إسلام ويب، المناهج العامة للمحدثين، https://www.islamweb.net/ar/article/168149، بتصرف.

أيضاً: "إنَّ هذا العلم إنْ أخذته بالمكابرة له غلبك، ولكن خذه مع الأيام والليالي أخذاً رفيقاً تظفر به".

3- **العمل بالعلم**

كانوا يعملون بكل ما يروون من الأحاديث، قال الإمام ابن الصلاح: "وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة، فذلك زكاة الحديث"، وقال وكيع: "إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به".

4- **الحفظ والاستظهار**

كانوا يعتمدون على الحفظ في تلقي الحديث، قال هُشيم بن بشير: "من لم يحفظ الحديث، فليس هو من أصحاب الحديث"، ولا يعني هذا إهمال الكتابة، قال الخليل: "ما سمعت شيئاً إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، وما حفظته إلا نفعني".

5- **المناصحة وبذل الفائدة**

حثَّ المحدثون طلبة الحديث على المناصحة، وإفادة بعضهم بعضاً، قال عبد الله بن المبارك: "إنَّ أول منفعة الحديث أن يفيد بعضكم بعضاً".

6- **تعظيم المحدث وتبجيله**

كانوا يجلُّون المحدِّث لما في صدره من العلم، قال الإمام النووي: "وينبغي أن يعظِّم شيخه ومن يسمعُ منه، فذلك من إجلال العلم، وبه يُفتح على الإنسان، وينبغي أن يعتقد جلالة شيخه ورُجحانه، ويتحرَّى رضاه، فذلك أعظم الطرق إلى الانتفاع به".

ثانياً: منهجهم في التحديث:

1- **عدم التصدي للتحديث قبل التأهل لذلك**

كانوا لا يتعجلون الجلوس للتحديث قبل تأهلهم لذلك وإجازتهم، قال الإمام ابن الصلاح: "اختُلف في السن الذي إذا بلغه استُحب له التصدي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته،

والذي نقوله: إنَّه متى احتيج إلى ما عنده، استُحبَّ له التصدي لروايته ونشره في أي سنٍّ كان".

2- **الإمساك عن التحديث عند خوف الاختلاط**

كانوا يتورَّعون عن التحديث إذا كبرت أعمارهم، قال ابن أبي ليلى: "كنَّا نجلس إلى زيد بن أرقم رضي الله عنه فنقول: حدِّثنا حدِّثنا، فيقول: إنَّا قد كبِرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم شديد".

3- **توقير من هو أولى منه والدلالة عليه**

قال سفيان الثوري لسفيان بن عيينة: "ما لك لا تُحدِّث؟ فقال: أمَا وأنت حيٌّ فلا"، وقال الإمام النووي: "ولا ينبغي للمحدِّث أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك.

4- **توقير مجلس التحديث**

كان الإمام مالك بن أنس رحمه الله إذا أراد أن يحدِّث توضَّأ وجلس على صدر فراشه، وسرَّح لحيته، وتمكَّن في جلوسه بوقار وهيبة، وحدَّث. فقيل له فقال: أحبُّ أنْ أعظِّم حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم"، وقال الإمام ابن الصلاح: "ولا يسرد الحديث سرداً يمنع السامع من إدراك بعضه، وليفتتح مجلسه وليختمه بذكر ودعاء يليق بالحال".

5- **عدم التعجل في التصنيف**

كانوا لا يتعجلون التصنيف حتى تكتمل ملكاتهم ويتأهلون لذلك، قال الإمام النووي: "وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له"، وقال الخطيب البغدادي: "وقلّ ما يتمهَّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفيّ من فوائده إلا من جمع متفرِّقه، وألّف مشتَّته، وضمَّ بعضه إلى بعض..".

6- **العناية بطلاب الحديث**

كان المحدثون يعتنون بطلابهم، ويستغلون ملكة الحفظ والفهم في وقت مبكر من أعمار طلابهم، وكان الحسن البصري يقول: "قدِّموا إلينا أحداثكم، فإنَّهم أفرغ قلوباً، وأحفظ لما سمعوا، فمن أراد الله عزَّ وجلَّ أن يُتمَّ ذلك له أتمَّه".

ثالثاً: منهجهم في رواية الحديث:

1- **عدم الإكثار من الرواية والاقتصار على قدر الحاجة**

كانوا يقللون من الرواية امتثالاً لما رُوي عن أبي قتادة رضي الله عنه أنَّه قال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول على هذا المنبر: "إيَّاكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عليَّ فليقل حقاً – أو صدقاً – ومن تقوَّل عليَّ ما لم أقل، فليتبوَّأ مقعده من النار." رواه ابن ماجه والحاكم. ولا يخرم هذا المنهج وجود بعض المكثرين من الصحابة أو التابعين ومن بعدهم، لأنَّ مروياتهم قد احتيج إليها، إضافة إلى أنَّ عدد هؤلاء المكثرين قليل جداَ، فلا يكون ذلك خرقاً لعدم الميل إلى الإكثار.

2- **التثبت من صحة الرواية**

كانوا يبذلون كل ما في وسعهم للتثبت من صحة الحديث إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "إنْ كنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم"، ولم تكن بُعد المسافة عن الرواة مانعاً من التثبت، فقد سنُّوا رضي الله عنهم الرحلة في طلب الحديث، حتى أنَّ شعبة بن الحجاج رحل ألف فرسخ في حديث واحد، وكتاب الخطيب البغدادي " الرحلة في طلب الحديث" أكبر شاهد على ذلك.

3- **نقد الروايات**

كانوا يعرضون ما يسمعونه من بعضهم من الحديث على ما يحفظونه من الكتاب والسُنَّة وما رسخ في أذهانهم من قواعد هذا الدِّين الحنيف، فما وجدوه موافقاً أخذوا به، وما وجدوه مخالفاً توقفوا فيه.

4- **عدم التحديث بما يفوق أفهام العامة**

أمسك بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم عن التحديث بما يكون ذريعة للتقصير والتهاون بسبب قصور النظر، أو يكون سُلَّماً لأهل الأهواء والبدع ومن على شاكلتهم، حتى لا تكون فتنة في الأرض وفساد كبير، وفي هذا يقول ابن مسعود رضي الله عنه: "ما أنت بمحدِّث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"، وقال أبو هريرة رضي الله عنه: "حفظت من رسول الله صلَّى الله عليه وسلم وعاءَين، فأمَّا أحدهما فبَثَثْتُهُ، وأما الآخر فلو بَثَثْتُهُ قُطع هذا البلعوم"، والمراد أنَّه لم يحدِّث به كل أحد، بل حدَّث به خاصة أصحابه، وذلك ما يتعلق بالفتن وما شجَرَ بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

5- **التقميش[1] عند جمع الحديث والتفتيش[2] عند الاحتجاج به**

كانوا يكتبون كل ما يسمعون دون تمييز، ولكنهم يميّزون المقبول من غيره إذا أرادوا التحديث، قال الإمام أبو حاتم الرازي: "إذا كتبتَ فقمِّش، وإذا حدَّثتَ ففتِّش".

6- **الاحتياط عند الشك وتوقير من يحدِّثون عنه**

كانوا يحتاطون عند التحديث حتى لا يتقوَّلوا على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ما لم يقل، قال الإمام النووي: "ينبغي له إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقيبه: أو كما قال، كما فعل الصحابة فمن بعدهم".

---

(1) تقميش في الفلسفة أو العلم أو غيرهما، https://www.almaany.com/ar /.

(2) التفتيش: البحث لاستخراج ما يكون قد خفي. https://www.almaany.com/ar /.

رابعاً: منهجهم في كتابة الحديث وضبطه:

1- **آداب كتابة الحديث**

كانوا يحافظون على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عند ذكره، وكانوا يستحبُّون أن يكون الخط محققاً، وكانوا يتَّسمون بحسن الخط والدقة العالية.

2- **ضبط الحروف المهملة والفصل بين الأحاديث**

كانوا لا يقتصرون على ضبط الحروف المعجمة بالنقاط، بل كانت الحروف المهملة لها علامة أيضاً، وكان من عادتهم أن يضعوا دائرة بين كل حديثين للفصل بينهما.

3- **التصحيح والتضبيب**

كانت لهم علامات في مروياتهم التي دوَّنوها، ومن ذلك **التصحيح**، فإنَّه يكون بكتابة "صح" على الكلام أو مقابله في الحاشية، ولا يُفعل ذلك إلا فيما صحَّ رواية ومعنى، غير أنَّه عرضة للشك أو الخلاف، فيُكتب عليه "صح" ليُعرف أنَّه لم يغفل عنه، وأنَّه قد ضُبط وصَحَّ على هذا الوجه. وأما **التضبيب** –ويسمى أيضا التمريض– فهو أن يُجعل رمز "صـ" فوق الكلام الذي صحَّ وروده من جهة النقل، غير أنَّه فاسد لفظاً، أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، أو أن يكون في الإسناد إرسال أو انقطاع.

4- **الجمع بين اختلاف الروايات**

كانوا لا يخلطون بين الروايات ولا يلفِّقون بينها، وإذا وصل إلى أحدهم الحديث من عدة طرق وبألفاظ مختلفة، فإنَّه يعتمد أوثق الروايات عنده، ثم يبين ما وقع فيه التخالف من زيادة، أو نقص، أو إبدال لفظ بلفظ، أو حركة إعراب، أو نحوها، وقد يستعمل بعضهم خطوطا بألوان مختلفة يدل كل منها على رواية مختلفة.

5- **الإشارة بالرمز**

كانوا يختصرون بعض الكلمات التي يكثر ذكرها، في الكتابة فقط، وينطقون بها كاملة دون اختصار، ومن ذلك: **حدثنا** = ثنا = نا = دثنا، **أخبرنا** = أنا = أرنا، **(ح)** عند تحويل

السَّند، ولا يدخل في ذلك اختصار الصلاة والتسليم على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من السابقين.

خامسا: منهجهم في التحمل والأداء:

تنحصر مناهج المحدثين في التحمل والأداء بثماني طرق، وهي:

1- **السَّماع من الشيخ**

هي أن يحدِّث الشيخ بلفظه، فيُملي على تلاميذه إملاءً وهم يكتبون، أو يحدِّثهم من غير إملاءٍ وهم يسمعون، وقد يُملي عليهم أو يحدِّثهم من حفظه غيباً، أو يُملي عليهم أو يحدِّثهم من كتابه، وهي الطريقة التي تحمَّل بها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين الحديث غالباً، فكانوا يسمعون من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ما يحدِّثُهم به.

2- **القراءة على الشيخ**

هي أن يقرأ الطالب حديث الشيخ على الشيخ نفسه، أو يقرأ غير الشيخ عليه والطالب يسمع، وأكثر المحدثين يُسمونها عَرْضاً، لأنَّ القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه، كما يعرض القرآن على المقرئ، وهذه الصورة أدنى في المرتبة من السَّماع من الشيخ، على خلاف في ذلك.

3- **الإجازة**

هي الإذن في الرواية من غير سماع ولا قراءة، وقد اعتمدها العلماء بعد كتابة الحديث في المصنفات، وهي في الجملة إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنَّها من روايته، فتنزل منزلة إخباره بكل الكتاب، نظراً لوجود النُّسخ، والمقصود بالإجازة إباحة الرواية لا أن يصير المُجاز بالكتاب عالماً به بمجرد الإجازة، وفي هذه العصور المتأخرة يحذِّر المحدثون من تطفُّل الكثيرين على الإجازة، خوفاً من سوءٍ استغلالها.

4- المناولة

وهي أن يدفع الشيخ للطالب كتاباً فيه أحاديث ليرويها عنه، وقد تكون المناولة مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجرَّدة عنها.

5- المُكاتبة

وهي أن يسأل الطالبُ الشيخَ أن يكتب له شيئاً من حديثه، أو يبدأ الشيخُ بكتابة ذلك مفيداً للطالب، بحضرته أو من بلد آخر، بخطِّ الشيخ أو بخطِّ غيره بأمره، وقد تكون المكاتبة مقرونة بالإجازة، وقد تكون مجردة عنها.

6- الإعلام

هو إعلام الشيخِ الطالبَ أنَّ هذا الحديث من روايته، وأنَّ هذا الكتاب سماعه فقط، دون أن يأذن له في الرواية عنه، أو يأمره بذلك، أو يقول له الطالب: هو روايتك أحمله عنك؟ فيقول له: نعم، أو يقرُّه على ذلك، ولا يمنعه.

7- الوصية

هي أن يوصيَ الشيخُ بدفع كتبه عند موته أو سفره لرجل.

8- الوجادة

هي الوقوف على كتاب بخطِّ محدِّث مشهور يعرف خطَّه ويصحِّحَه، وإنْ لم يلقَهُ أو يسمع منه، أو لقيَه، ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك إذا وجدَ كُتب أبيه وجدِّه بخط أيديهم.

الفصل الخامس

المناهج الخاصة للأئِمَّة الستَّة[1]

المناهج الخاصة هي كل طريقة يختصُّ بها المحدِّث عن غيره ممَّا هو على طريقته العامة. مثال ذلك: صحيحا البخاري ومسلم، يشتركان في المنهج العام للتصنيف، لأنَّ كلّاً منهما مرتَّب على الموضوعات.

- **يستقلُّ** البخاري بمنهجه الخاص في الاعتناء بفقه الحديث، وإفادته هذا الفقه بواسطة التراجم، أي عناوين الأبواب، وما تفرع على ذلك من تقطيع للأحاديث وتفريقها في مواضع متعددة.
- **ويستقلُّ** مُسلم بالاعتناء بصنعة الإسناد، وما ترتب عليه من فوائد، فيصدر الباب برواية الحديث عن الثقات المتقنين، ثم يرويه عمَّن دونهم، ويجمع طرق الحديث وشواهده في موضع واحد، يشير بذلك إلى فوائد في السَّند والمتن كما ذكر في مقدمة صحيحه. وهكذا نجد لكل كتاب من الأصول الستَّة، أو المصادر المشهورة منهجاً خاصاً تفيد معرفته الكثير.

المناهج الخاصة للمحدثين

بعد تبيان المناهج العامة التي يتَّفق عليها جميع المحدثين، نوضح المناهج الخاصة للمحدثين، ويُقصد بها: "الأساليب والشروط الخاصة لبعض الأئمَّة في الأسانيد والمتون التي أوردوها في مصنفاتهم ومروياتهم"، وقد عرفنا تلك المناهج من خلال سَبر كُتبهم واستقراء مناهجهم

(1) مناهج المحدثين العامة للدكتور نور الدين عتر ص10، 40. وإسلام ويب، https://www.islamweb.net ، بتصرف.

فيها، أو نصِّهم على الطريقة التي ساروا عليها، وسوف نتعرض لمناهج من نحن في ضيافتهم في هذا الكتاب من الأئمة.

المناهج الخاصة للمحدثين (سنداً ومتناً)

	البخاري	مسلم	أبي داود	النسائي	أبي داود	الترمذي	ابن ماجة
منهج الإمام بالأسانيد	**أولا**: شروطه في أسانيد صحيحه **ثانيا**: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه **ثالثا**: منهجه في المعلقات والمراسيل **رابعا**: منهجه في الآثار الموقوفة **خامسا**: منهجه في تكرار الحديث	**أولا**: شروطه في أسانيد صحيحه **ثانيا**: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه **ثالثا**: منهجه في المعلقات والمراسيل **رابعا**: منهجه في الآثار الموقوفة **خامسا**: منهجه في تكرار الحديث **سادسا**: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها	**أولا**: شروطه في أسانيد سننه **ثانيا**: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها **ثالثا**: منهجه في ترتيب أحاديث سننه **رابعا**: منهجه في الآثار الموقوفة: **خامسا**: منهجه في تكرار الحديث **سادسا**: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها **سابعا**: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة	**أولا**: شروطه في أسانيد سننه **ثانيا**: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها **ثالثا**: منهجه في ترتيب أحاديث سننه **رابعا**: منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع) **خامسا**: منهجه في الآثار الموقوفة **سادسا**: منهجه في تكرار الحديث **سابعا**: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها **ثامنا**: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة	**أولا**: شروطه في أسانيد سننه **ثانيا**: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها **ثالثا**: منهجه في ترتيب أحاديث سننه **رابعا**: منهجه في الآثار الموقوفة: **خامسا**: منهجه في تكرار الحديث **سادسا**: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها **سابعا**: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة	**أولا**: شروطه في أسانيد سننه **ثانيا**: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها **ثالثا**: منهجه في ترتيب أحاديث سننه: **رابعا**: منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع) **خامسا**: منهجه في الآثار الموقوفة **سادسا**: منهجه في تكرار الحديث **سابعا**: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها **ثامنا**: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة	**أولا**: عدم ذكر شروطه في أسانيد سننه **ثانيا**: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها **ثالثا**: منهجه في ترتيب أحاديث سننه **رابعا**: منهجه في الآثار الموقوفة **خامسا**: منهجه في تكرار الحديث **سادسا**: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها
منهج الإمام بالمتون	**أولا**: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها: **ثانيا**: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات	**أولا**: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها **ثانيا**: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات **ثالثا**: منهجه في العناية بالألفاظ	**أولا**: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها **ثانيا**: منهجه في ذكر الفوائد واللطائف ثالثا: منهجه في الاستنباطات الفقهية	**أولا**: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها **ثانيا**: منهجه في ذكر الفوائد والاستنباطات الفقهية	**أولا**: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها **ثانيا**: منهجه في ذكر الفوائد واللطائف ثالثا: منهجه في الاستنباطات الفقهية	**أولا**: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها **ثانيا**: منهجه في ذكر الفوائد ومختلف الحديث	**أولا**: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها **ثانيا**: منهجه في ذكر الفوائد وإيضاح المشكل

الجدول مستخلص من المناهج التالية

(1)

المناهج الخاصة للمحدثين – منهج الإمام البخاري

القسم الأول: منهج الإمام البخاري المتعلق بالأسانيد

كان للإمام البخاري مصنفات عديدة كالتاريخ الكبير، والأدب المفرد، وغير ذلك من المصنفات، ولكن الذي نقصده هنا هو منهجه في "الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُننه وأيامه"، والمعروف بـ"صحيح البخاري"، وصار منهجه يُحتذى به، وأنموذجاً يقاس عليه.

أولاً: شروطه في أسانيد صحيحه:

1- **الصحة:** أن تتوفَّر في كل حديث يخرجه في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلوُّ الحديث من الشذوذ والعلل.
2- **الرجال (الرواة):** أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثر، حتى يُخرِّج له في الأصول، وأمَّا إذا لم يُلازم الراوي المكثر إلا مدة يسيرة، فإنَّه يُخرِّج له في المتابعات والشواهد.
3- **اتصال السَّند المعَنعَن:** أن يثبت اتصال الراوي بمَن روى عنه بالعَنعَنَة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

ثانياً: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:

1- **الترتيب على أبواب الفقه:** بنى الإمام البخاري كتابه على تراجم الفقه، حيث يخرج الحديث من الباب لينتزع منه الدلالة على ما ترجمه به، ويكتفي بحديث أو حديثين،

وأحيانا يستدل للمسألة بعدد من الأحاديث على طريقة استخراج الفقه منها، لا أنَّه يقصد الفوائد الحديثية.

2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** لم يكن للإمام البخاري منهج مطَّرد في ترتيب أحاديث الباب الواحد، بل كان ترتيب أحاديث الباب يخضع في كل مرة للغرض الذي من أجله ساق تلك الأحاديث، فقد يورد الحديث لتسمية راوٍ، أو للتنبيه على زيادة في الرواية، أو لأجل تصريح راوٍ بالسماع من راوٍ آخر، أو لبيان نسخ حكم، أو غير ذلك من الفوائد، ويمكن القول أنَّه يقدم الإسناد العالي أولاً، ثم يُتبعه النازل، ولكن هذا لم يكن مطَّرداً، بل كان أغلبيًّا.

ثالثاً: منهجه في المعلقات والمراسيل:

الأصل أنَّه لم يُخرِّج في صحيحه إلا ما اتَّصل سنده، ولكنَّه في التراجم (عناوين الأبواب) والمتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

1- **المعلقات:** الحديث المعلق هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) راوٍ أو أكثر على التوالي، والأحاديث المرفوعة التي ذكرها الإمام البخاري معلقة لها حالتان:

أولها: بعض المعلقات أوردها موصولة في موضع آخر من صحيحه، وسبب تعليقه أنَّه لا يكرر شيئاً إلا لفائدة. فإذا كان المتن يشتمل على أحكام متعددة فإنَّه يكرِّره بحسبها، أو يقطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغاير بين رجاله. فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنَّه قد يختصر المتن أو الإسناد، وهذا أحد أسباب التعليق.

ثانيها: ما لا يوجد إلا معلقاً، وهو إما أن يكون بصيغة الجزم أو التمريض. فأما ما كان بصيغة الجزم فمنها ما هو صحيح لكنها ليست على شرطه، ومنها ما هو ضعيف بسبب

الانقطاع. وأما ما كان بصيغة التمريض، فمنها الصحيح والحسن والضعيف، لكونها جميعا ليست على شرطه في الاتصال، ولكنَّه متى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح أو حسن أو ضعيف منجبر، وإنْ أورده في معرض الرد فهو ضعيف عنده.

2- **المراسيل:** الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وقد يكون سقط منه صحابي أو صحابي وتابعي، أو ربما أكثر من ذلك، وبالتالي فهو من أنواع المنقطع. ولما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإنَّ الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرِّجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد.

والفائدة من إيراده للمراسيل: أنَّه يريد الإشارة إلى الخلاف في الحديث، وأنَّه صحيح لا يضرُّه الخلاف، حيث يُخرِّج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرِّجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

رابعاً: منهجه في الآثار الموقوفة:

يورد الإمام البخاري الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب، في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، ويجزم بما صحَّ عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عمن قاله.

خامساً: منهجه في تكرار الحديث:

كرَّر الإمام البخاري كثيراً من الأحاديث في عدة مواضع، ويستدل في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلَّما يورد

حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنْ كان قد وقع له شيء من ذلك فعن غير قصد، وهو قليلٌ جداً، وإنَّما يورده من طريق أخرى **لمعانٍ وفوائد، نذكر منها:**

1- **أن يخرج الحديث عن حدِّ الغَرابة:** حيث يذكر الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلمَّ جرّاً.
2- **إزالة الشبهة عن الناقلين:** حيث يروي بعض الرواة الأحاديث تامة، ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت تامة ومختصرة ليزيل الشبهة عن ناقليها.
3- **اختلاف عبارات الرواة:** قد يحدِّث الراوي بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، ويحدث به آخر فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحَّت على شرطه، ويُفرد لكل لفظة باباً مفرداً.
4- **تعارض الوصل والإرسال أو الوقف والرفع:** إذا رجح عنده الوصل، فإنَّه يورد الوصل والإرسال، منبِّهاً أنَّ الإرسال لا تأثير له عنده في الوصل، وكذا إذا رجح عنده الرفع، فإنَّه يورد الموقوف منبِّها أنَّه لا تأثير له عنده على الرفع.

القسم الثاني: منهج الإمام البخاري المتعلق بالمتون

أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

قسم الإمام البخاري صحيحه إلى سبعة وتسعين كتاباً، وقسَّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوين تدل على ما فيها من أحاديث، عُرفت هذه العناوين بالتراجم، وتنوَّعت هذه التراجم – بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها – إلى ما يلي:

1- **تراجم ظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، مثال ذلك قول البخاري: "باب علامة الإيمان حب

الأنصار"، ثم أخرج حديث أنس – رضي الله عنه – مرفوعاً: "آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بُغض الأنصار".

2- **تراجم خفية (استنباطية):** هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيِّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومثال ذلك قول البخاري: "باب جهر الإمام بالتأمين"، ثم ذكر حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعاً: "إذا أمّن الإمام فأمِّنوا، فإنَّه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه"، فهذه ترجمة خاصة بجهر الإمام في التأمين، مع أنَّه ليس في الحديث ذكر صريح للجهر، بيْدَ أنَّ الحديث محتمِل لذلك، فجاءت الترجمة لتعين هذا الاحتمال.

3- **تراجم مرسلة:** هي قول الإمام البخاري "بابٌ"، من غير أن يذكر عنواناً لهذا الباب، وهذه التراجم قليلة إذا ما قيست بالظاهرة والخفية، وقد تكون الترجمة المرسلة بمنزلة الفصل ممَّا قبلها مع تعلقه به، أو تكون متعلقة بالكتاب، وليست بمنزلة الفصل.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات:

عقّب الإمام البخاري بفوائد ولطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، وينتظم تحت ذلك ما يلي:

1- **غريب الحديث:** عني الإمام البخاري بشرح شيء من غريب الحديث، وتفسير ما يتعلق بحديث الباب من غريب القرآن.

2- **ذكر الناسخ والمنسوخ:** كان الإمام البخاري يصرِّح أحياناً بأنَّ الحديث منسوخ، أو بأنَّه الآخر من فعل النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان يكتفي أحياناً أخرى بتأخير النَّاسخ.

3- **ذكر مختلف الحديث:** كان الإمام البخاري يبين مختلف الحديث، ويحلُّ بعض ما أُشكل منه.

(2)

المناهج الخاصة للمحدثين – الإمام مُسلم

كان للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري منهج وأسلوب خاص في تصنيف صحيحه، يتوافق مع الإمام البخاري أحياناً، ويختلف أحياناً أخرى، وقد ذكر بعض ما يتعلق بمنهجه وأسلوبه في مقدمة صحيحه، ثم أكمل الإمام النووي توضيح ذلك في شرحه على صحيح مُسلم، ولا يخفى أهمية "المسند الصحيح المختصر من السُّنن" والمعروف بـ"صحيح مسلم" ومكانته العلمية، حيث يُعدُّ أصح كتب السُنَّة بعد صحيح البخاري، وإليك أبرز معالم منهجه في صحيحه.

القسم الأول: منهج الإمام مسلم المتعلق بالأسانيد

أولاً: شروطه في أسانيد صحيحه:

1- **شرط الصحة العام:** أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ ومن العلَّة، وليس معنى ذلك أنَّه ضمَّن كتابه جميع ما يحفظه من الأحاديث الصحيحة، حيث قال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنَّما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه".

2- **الرجال (الرواة):** قسَّم الرواة إلى ثلاث طبقات: الطبقة الأولى هم الحفاظ المتقنون، والثانية هم المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالثة هم الضعفاء المتروكون، فيروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات والشواهد، وأما أهل الثالثة فلا يعرِّج عليهم.

3- **اتصال السند المعَنعَن:** اشترط معاصرة الراوي لمن روى عنه بالعَنعَنة، مع إمكانية لقائهما، وانتفاء موانع اللقاء.

ثانياً: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:

1- **الترتيب على الأبواب:** رتَّب الإمام مسلم كتابه على الأبواب، مع أنَّه لم يذكر عناوين (تراجم) لهذه الأبواب، لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك، وأما العناوين الموجودة في نسخ صحيح مُسلم الموجودة الآن فهي من وضع الإمام النووي أثناء شرحه للصحيح.

2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** كان الإمام مسلم يتوخَّى تقديم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى (الأصح)، ثم يعقِّب بما هو أقل في الدرجة والإتقان، وكان يقدِّم الإسناد الذي وقع له بعلوّ (الإسناد العالي)، حتى وإن كان فيه بعض أهل الطبقة المتوسطة، وكان يكتفي به أحيانا دون أن يذكر الإسناد النازل من رواية الثقات.

ثالثاً: منهجه في المعلقات والمراسيل:

الأصل أنَّه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتَّصل سنده، ولكنَّه في المتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

1- **المعلَّقات:** الحديث المعلَّق هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) راوٍ أو أكثر على التوالي، والأحاديث المعلقة في صحيح مُسلم عددها سبعة عشر حديثاً، منها ستة عشر حديثاً رواها موصولة أيضاً، وواحد علَّقه ولم يصِله في موضع آخر، ولا يُعدُّ ذلك قدحاً في صحيحه، لكونه حديثاً واحداً.

2- **المراسيل:** الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وقد يكون سقط منه صحابي أو صحابي وتابعي، أو ربما أكثر من ذلك. وبالتالي، فهو من أنواع المنقطع، ولما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإنَّ الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد، ويندر وجودها، حيث لا تتجاوز عشرة أحاديث في صحيح مُسلم.

والفائدة من إيراده للمرسل: أنَّه يورده محتجاً بالمسند منه، لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه، للخلاف في جواز تقطيع الحديث، على أنَّ المرسل منه قد تبيَّن اتصاله من وجه آخر، وكذلك يريد الإشارة إلى الاختلاف الواقع في الحديث، وأنَّه صحيح لا يضرُّه الخلاف، حيث يُخرِّج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

رابعاً: منهجه في الآثار الموقوفة:

الموقوفات في صحيح مُسلم أقل من التي وردت في صحيح البخاري، ثمَّ إنَّ معظمها أوردها الإمام مُسلم في مقدمة صحيحه، لا في أصله، وقد أخرج جميعها تبعاً لا مقصوداً، وغالب ما أورده من الموقوف يتعلق بمسائل رواية الحديث، وجلُّ ما أورده خارج المقدمة يتعلق بمناسبات ورود أحاديث مرفوعة.

خامساً: منهجه في تكرار الحديث:

بيَّن الإمام مسلم منهجه في تكرار الحديث فقال في مقدمة صحيحه: "إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلَّى الله عليه وسلَّم فنَقْسِمُها عَلَى ثَلاثَةِ أقسَام، وَثَلاَثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تكْرَارٍ، إِلاَّ أَنْ يَأْتِي مَوْضِعٌ لاَ يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِى فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ. وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ فَلاَ نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى".

ومعنى ذلك أنَّ التكرار عنده ظاهري لا حقيقي، لأنَّه لا يعيد الحديث إلا مع اختلاف في سنده أو متنه، أو لفائدة جديدة.

سادسا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام مُسلم – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلباً للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله. قال الإمام مُسلم في صحيحه: "حدَّثنا مُحمَّد بن بكار بن الريان، وعون بن سلام، قالا: حدَّثنا مُحمَّد بن طلحة..." الحديث.
2- **جمع الأسانيد بالتحويل:** جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل –أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، وكان الإمام مسلم من أكثر الأئمة استخداماً لذلك، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.
3- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنَّه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول: ورواه فلان عن فلان أيضاً، قال الإمام مُسلم في صحيحه بعد أنْ ذكر أحد الأحاديث: "وساقوا الحديث بمعنى حديث كَهمَس وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف".

القسم الثاني: منهج الإمام مُسلم المتعلق بالمتون

أولاً: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

قسَّم الإمام مسلم صحيحه إلى أربعة وخمسين كتاباً، وقسّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، لكنَّه لم يجعل لهذه الأبواب عناوين تدل عليهما، بيْدَ أنَّه رتَّبها ترتيباً محكماً سهَّل على مَن جاء بعده وضع عناوين لها.

وقد وضع الإمام النووي لأبواب صحيح مُسلم تراجم تليق به، وكانت كلها من التراجم الظاهرة، وقد غلب على بعض التراجم الطول، بسبب محاولته جَعل العنوان شاملاً لكل المعاني المندرجة في أحاديث الباب.

ثانياً: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات:

لم يوجِّه الإمام مُسلم عنايته إلى ذكر الفوائد ونحوها، بل اقتصر على ذكر الأحاديث دون التعرض لغريبها أو مختلفها. وأما الناسخ والمنسوخ فإنَّه كان يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرِّح بالنسخ تصريحاً.

ثالثاً: منهجه في العناية بالألفاظ:

كان الإمام مسلم يتحرَّى الدقة الشديدة في مروياته، فكان يذكرها كما رواها وسمعها، ولم يكن يقطِّع الأحاديث، ولم يكن يتصرَّف في الألفاظ، إضافة إلى ذلك فإنَّه كان يفتِّش عن أسماء من لم يسمُّوا في الأحاديث، ويهتمُّ بإيراد أسمائهم، ومثال ذلك ما أورده في صحيحه عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وسلَّم وَعِنْدِي امْرَأَةٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ». فَقُلْتُ امْرَأَةٌ لاَ تَنَامُ تُصَلِّي. قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لاَ يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا». وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَفِى حَدِيثِ أَبِى أُسَامَةَ: أَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، ثم

ذكر في رواية بعدها أَنَّها: الْحَوْلاَءَ بِنْتَ تُوَيْتِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، وهذا يدل على عنايته الشديدة بمثل تلك الأمور، بينما لم يكن الإمام البخاري يولِي عناية كبيرة بمثل ذلك.

(3)

المناهج الخاصة للمحدثين – منهج الإمام أبي داود

لم يكن الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني محدِّثاً فحسب، بل كان فقيهاً بارعاً، لا يضارعه في ذلك أحد من أصحاب الكتب الستَّة سوى البخاري، وقد جمع في سُننه أغلب الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، وبالأحرى أحاديث الأحكام، وأشار إلى فوائد فقهية جمَّة، حتى صار ما دوَّنه في سُننه مرجعاً لكل فقيه ومحدث، وقد أبان عن منهجه وطريقته في تصنيف "السُّنن" في رسالته إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سُننه، ولنا وقفة مع أبرز معالم منهج الإمام أبي داود في سُننه.

القسم الأول: منهج الإمام أبي داود المتعلق بالأسانيد

أولا: شروطه في أسانيد سننه:

1- **أصح ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام غالباً:** اقتصر على ذكر أصح ما عَرَفَ من أحاديث الأحكام، وهذا غالبٌ وليس مطرداً، لأنَّه كان يختار أحياناً الحديث الأقل صحة، فيورده في الباب مع وجود ما هو أصحُّ منه، وذلك حتى يعلوَ بالإسناد، ولا يعني إخراجه لأصح ما عَرَفَ في الباب أن تكون الأحاديث كلها صحيحة متصلة الإسناد، فهناك ما ليس صحيحاً، وما ليس متصل الإسناد.

2- **الرجال (الرواة):** أن يُخرج عمن لم يُجمع النقاد على تركه، وقد يُخرج لبعض الضعفاء والمجهولين في المتابعات والشواهد.

3- **تخريج الأحاديث المشتهرة:** كان يقصد استيعاب الأحاديث التي عمل بها الفقهاء واشتهرت بينهم – أي بين الأئمة الفقهاء وأصحاب الفُتيا –، حتى وإن كانت في نفسها أخبار آحاد.

ثانيا: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- **الحكم على الأحاديث:** لم يلتزم الإمام أبو داود بإخراج الصحيح من الحديث؛ ولذا كان يعلق أحيانا بالحكم على الحديث (صحة، وحسناً، وضعفاً)، كقوله بعد أحد الأحاديث: "وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم ويحيى بن إسحاق والسَّلَيخي عن يحيى بن أيوب. وقد اختلف في إسناده".

2- **المسكوت عنه:** اشترط الإمام أبو داود على نفسه أنْ يبيِّن الضعيف والواهن من الحديث فقال: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيَّنته ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.."، ولكن بالاستقراء نجد أنَّ هذا الشرط أغلبي، لأنَّ هناك مواضع فيها وهنٌ غير شديد بيَّنها، وهناك مواضع فيها وهنٌ شديد لم يبيِّنها، وقد يكون أحد أسباب سكوته – كما ذكر الحافظ ابن حجر – ما يلي:

- اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه.
- ذهوله عنه (غفل عنه أو نسيَه).
- شدة وضوح ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته.
- اختلاف الرواة عنه – أي اختلاف نُسخ السُّنن –.
- وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنَّ المواضع التي يسكت عليها الإمام أبو داود وهي ضعيفة، لا تخرج عن أحد أمرين: إن وُجد فيها أفرادٌ (لا يوجد في الباب غيرها) فإنَّها

تكون صالحة للاحتجاج عنده، وإلا تكون صالحة للاستشهاد أو المتابعة، ثم عقَّب الإمام ابن حجر بقوله: "وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقاً".
وتحقيق القول في مدى صلاحية ما سكت عنه يرجع إلى مقصده من قوله: "وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح".. هل هي صلاحية الاحتجاج أم صلاحية الاعتبار؟ وعلى كلٍّ فالصالح للاحتجاج عنده هو الصحيح والحسن – كغيره –، والضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره.

3- **توضيح العلل وذكرها:** كان الإمام أبو داود يتعرض أحيانا لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، ويذكر ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

ثالثا: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

1- **الترتيب على أبواب الفقه:** رتَّب الإمام أبو داود كتابه على أبواب الفقه، وكانت عنايته بالمتون أكثر، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، وكانت عنايته بالفقه أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا كان يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لا يذكر الإسناد المعلول بالكلية.
2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** كان يتوخَّى تقديم الإسناد الأعلى، حتى ولو كان أضعف، وقد يترك الأقوى لكونه نازلاً، وأما إذا رُوي من وجهين صحيحين: أحدهما أقدم إسناداً، والآخر صاحبه أقوم في الحفظ، فإنَّه يقدِّم الإسناد الأعلى منهما.

رابعا: منهجه في الآثار الموقوفة:

أخلى الإمام أبو داود كتابه من الآثار الموقوفة، إلا فيما ندر، ولم يتعرَّض لذكر كلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين فمَن بعدهم، الذي استنبطوه من السُّنن بوجه من وجوه الاستنباط، ولم يكن تركه لذلك عن كراهة أو إنكار، وإنَّما هو منهجٌ التزمه وسار عليه.

خامسا: منهجه في تكرار الحديث:

كان الإمام أبو داود يُعيد الحديث إذا اشتملت الروايات الأخرى على معانٍ زائدة، وربما ساق الرواية الثانية بتمامها إذا اشتملت على حكم مختلف عن حكم الرواية الأولى، وأما إذا كان الاختلاف في لفظة، فإنَّه يذكر تلك اللفظة فقط من الرواية الثانية بعد ذكر إسنادها، وقد لخَّص ذلك بقوله: "وإذا أَعدتُ الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنَّما هو من زيادة كلامٍ فيه، وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث".

سادسا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام أبو داود – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلباً للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدَّثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة، قالا: حدَّثنا عمر بن سعد.." الحديث.
2- **جمع الأسانيد بالتحويل:** جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل –أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راوٍ معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.
3- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنَّه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، فقد يقول: ورواه فلان عن فلان أيضاً، قال الإمام أبو داود في سُننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "كذا رواه أبو أسامة، وابن نمير عن هشام".

سابعا: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:

كان من عادة أبي داود ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلما دعت حاجةٌ إلى ذلك، وقد يذكر شيئاً من التعريف ببعض الرواة كبيان أنَّ فلاناً من الصحابة أو التابعين، أو أنَّه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيَّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره، ولكنَّه لم يُكثر من ذلك.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "عمرو بن ثابت رافضي، رجل سوء، ولكنَّه كان صدوقاً في الحديث، وثابت بن المقدام رجل ثقة"، ومثال ما أورده في تعريف الرواة قوله: "مات إبراهيم التيمي ولم يبلغ أربعين سنة، وكان يكنى أبا أسماء".

القسم الثاني: منهج الإمام أبي داود المتعلق بالمتون

أولاً: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السُّنن (التراجم الظاهرة)، وقلَّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام أبو داود نوَّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- **التراجم الظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- الاستفهام، مثل: "بابٌ أيردُّ السلام وهو يبول؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب السواك".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "باب في الاستنجاء بالماء".

- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "بابٌ الماء لا يُجنب".

2- **التراجم الخفية (الاستنباطية):** هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

أ. كون الترجمة أعمَّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه والإمام ساجدٌ أن يحوّل الله رأسه رأس حمار، أو صورته صورة حمار"، فالترجمة هنا أعمّ، لأنَّ فيها الرفعَ قبل الإمام والوضع قبله، والحديث ليس فيه إلا ذكر الرفع.

ب. كون الترجمة أخصَّ من المترجم له، مثل قوله: "باب في الرجل يذكر الله عزَّ وجلَّ على غير طُهر"، ثم أخرج حديث عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يذكر الله عزَّ وجلَّ على كل أحيانه"، فالترجمة هنا أخصّ، لأنَّ فيها الذِّكر على غير طُهر فقط، والحديث فيه الذِّكر على كل حين.

ج. تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب سترة الإمام سترة لمن خلفه"، ثم أخرج حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "هبطنا مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من ثنية أذاخر، فحضرت الصلاة – فصلَّى إلى جدر – فاتَّخذه قبلة ونحن خلفه، فجاءت بهمة تمرُّ بين يديه، فما زال يُدارئها حتى لصق بطنه بالجدار ومرَّت من ورائه"، فاستنتج من منع البَهمة من المرور بين يدي الإمام والسماح لها بالمرور أمام المصلين، أنَّ سترة الإمام سُترة لمن خلفه.

3- **التراجم المرسلة:** لم يُكثر الإمام أبو داود منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب. حدَّثنا مسدد وعباد بن موسى قالا: حدثنا هُشيم.." الحديث.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد واللطائف:

عَنِيَ الإمام أبو داود بذكر الفوائد واللطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، ومن ذلك:

1- **غريب الحديث:** شرح الإمام أبو داود كثيراً من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: الفَرَق ستة عشر رِطلاً".

2- **ذكر الناسخ والمنسوخ:** كان الإمام أبو داود يصرِّح أحياناً بأنَّ الحديث منسوخ، أو بأنَّه الآخر من فعل النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان يكتفي أحياناً أخرى بتأخير الناسخ.

ثالثا: منهجه في الاستنباطات الفقهية:

كان الإمام أبو داود يتعرض لبعض ما يمكن الاستدلال به، ويذكر الاستنباط الفقهي منه، لكونه اشترط على نفسه تخريج أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء وأرباب الفتيا، ومن أمثلة ذلك ما أورده بعد أن أخرج حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أنَّه قال: قلنا يا رسول الله، إنَّك تبعثنا فننزل بقوم فما يَقروننا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "إنْ نزلتم بقومٍ فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإنْ لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم"، ثم قال: "قال أبو داود: وهذه حجةٌ للرجل يأخذ الشيء إذا كان له حقًّا"، وغير ذلك كثير.

(4)

المناهج الخاصة للمحدثين – منهج الإمام النسَائي

كان الإمام أحمد بن شعيب النسائي حافظًا ثبتًا لا يجاريه أحد من أهل عصره، وكان شرطه في الرجال أشد من شروط أصحاب السُّنن، حتى اعتبر الإمام السيوطي كتاب "المجتبى" أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، وقد صنَّف كتابًا كبيرًا حافلاً عُرف بالسُّنن الكبرى، ثم انتخب منه كتاباً سمَّاه "المجتبى"، وقد سار فيه على طريقة دقيقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد، ورتَّب الأحاديث على الأبواب، ووضع لها عناوين تبلغ أحيانًا منزلة عالية من الدقة، وصار "سنن النسائي" – كما اشتُهر – ضمن كتب الصحاح أو السُّنن، والتي عرفت بالكتب الستة.

القسم الأول: منهج الإمام النسَائي المتعلق بالأسانيد

أولاً: شروطه في أسانيد سُننه:

1- **الصحة:** أن تتوفَر شروط الحديث الصحيح المعروفة في كل حديث يخرِّجه، وقد نُقل عن الإمام النسائي وصفه لكتابه بالصحيح، ولكن واقع كتابه لا يساعد على هذه التسمية إلا من باب التغليب، ومن باب إدراج الحسن في الصحيح أيضاً، ولئِن لم يكن الكتاب كله صحيحاً فهو قريبٌ إلى الصحة.

2- **الرجال (الرواة):** أخرج الإمام النسائي لكل من لم يُجمع العلماء – المتشددين والمتوسطين – على تركه، وكان يفضِّل إخراج الحديث بإسناد قوي وإنْ كان نازلاً، حتى ولو كان الحديث عنده بإسناد أعلى.

ثانياً: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- **الحكم على الأحاديث:** لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر حكمه على الحديث، وإنَّما فعل ذلك في مواطن يسيرة، ومنها قوله بعد أحد الأحاديث: "ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث، وإنْ كان مرسلاً".

2- **توضيح العلل وذكرها:** لم يُكثر الإمام النسائي من التعرض لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، لأنَّه انتقى أغلب الأحاديث التي أوردها، وكان يتعرَّض أحياناً لذكر ترجيحه لما فيه خلاف بين الرفع، والوقف، أو الإرسال، والوصل.

ثالثاً: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

1- **الترتيب على أبواب الفقه:** رتَّب الإمام النسائي كتابه على أبواب الفقه، لأنَّ الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسُّنن.

2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** كان الإمام النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له، وقد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه بالحديث المُعل أحياناً.

رابعاً: منهجه في غير الموصول (المُرسل والمنقطع):

لم يشترط الإمام النسائي على نفسه أن يُخرِّج الموصول فقط؛ ولذا أخرج بعض الأحاديث المُرسلة والمنقطعة، ولكنَّه كان يبيِّن ذلك عند وقوعه، ومن أمثلة ذلك:

1- **المرسل:** قوله بعد حديثٍ لجرير عن منصور عن ربعيّ عن حذيفة رفعه "لا تقدّموا الشهر": أرسله الحجاج بن أرطأة عن منصور بدون حذيفة.

2- **المنقطع:** قوله في حديث مخرمة بن بُكير عن أبيه: مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً، وفي حديث لأبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، قال: إنَّه لم يسمع من أبيه شيئاً، وكثيراً ما يسمّي المنقطع مرسلاً.

خامساً: منهجه في الآثار الموقوفة:

أورد الإمام النسائي بعض الآثار الموقوفة، وكان يبيِّن ما في الحديث من اختلاف في الرفع أو الوقف، والوصل أو الإرسال، ويعبِّر عنه بقوله: "ذِكر الاختلاف على فلان في حديث كذا" ثم يقول: أوقفه فلان، وغير ذلك، أو يرجّح فيقول: "الصواب موقوف".

سادساً: منهجه في تكرار الحديث:

زاحم الإمام النسائي إمام الصنعة البخاري في التبويب وتدقيق الاستنباط وتكرير المتون مراعاة لذلك، فكان يُعيد الحديث لكي يستنبط منه شيئاً لم يكن قد استنبطه عند إيراده في المرة الأولى، وقد يقع له تكرير الباب مع حديثه سواءً بسواء، وقد يكون بين الترجمتين تفاوت يسير، ولا يأتي في حديثهما بأي زيادة، وربما يزيد في أحد الموضعين مكمِّلاً تعيين ما أهمله من رواة السند، وقد يورد في كل منهما للحديث طريقاً؛ ليزداد الناظر له في المتن تحقيقا، وقد يكرر الباب خاصة دون متنه.

سابعاً: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام النسائي – إلى اتِّباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلباً للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وقتيبة بن سعيد، عن جرير.." الحديث.
2- **جمع الأسانيد بالتحويل:** جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل –أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي

تلتقي عند راوٍ معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

3- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنَّه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أنْ يذكرها بطولها، قال الإمام النسائي في سننه بعد أنْ ذكر أحد الأحاديث: "أخبره هلال بن أسامة أنَّه سمع أبا سلمة يخبر عن أبي هريرة، عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم مثله".

ثامناً: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:

لم يُكثر الإمام النسائي من ذكر ما يتعلق بتعديل بعض الرواة أو تجريحهم، وكذلك لم يُكثر من التعريف بالرواة، ولكنَّه كان يتعرض أحياناً لبيان أنَّ فلاناً من الصحابة أو التابعين، أو أنَّه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيَّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "بُريدة هذا ليس بالقوي في الحديث"، ومثال ما أورده لتوضيح انقطاع بين راويين قوله: "عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من ابن عمر".

القسم الثاني: منهج الإمام النسائي المتعلق بالمتون

أولاً: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السُّنن (التراجم الظاهرة)، وقلَّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام النسائي نوَّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- **التراجم الظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- الاستفهام، مثل: "بابٌ هل يؤذنان جميعا أو فُرادى؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب الماء الدائم".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "الأمر بإراقة ما في الإناء إذا ولغ فيه الكلب".
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "باب من أدرك ركعة من الصلاة".

2- **التراجم الخفية (الاستنباطية):** هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيِّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- كون الترجمة أعمَّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب الوضوء من النوم"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا يُدخل يده في الإناء حتى يُفرغ عليها ثلاث مرات، فإنَّه لا يدري أين باتت يده"، فالترجمة هنا أعمّ، لأنَّ فيها ذِكر الوضوء، وليس في الحديث إلا غسل اليدين ثلاثاً.
- كون الترجمة أخصّ من المترجم له، مثل قوله: "باب الرخصة في السواك بالعشيِّ للصائم"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "لولا أن أشقَّ على أمَّتي لأمرتهم بالسِّواك عند كل صلاة"، فالترجمة هنا أخصّ، لأنَّ فيها ذكر السواك بالعشي للصائم، والحديث يفيد السِّواك للصائم وغيره، ووقت العشي وسواه، فهو أعمّ.
- – تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب النية في الوضوء"، ثم أخرج حديث عمر رضي الله عنه مرفوعاً: "إنَّما الأعمال

بالنيات... الحديث"، فوجه مطابقة الحديث للترجمة أنَّ الوضوء عملٌ فتلزم له النية.

3- **التراجم المرسلة:** لم يُكثر الإمام النسائي منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب نوعٌ آخر. أخبرنا عبد الله بن محمد بن تميم .."، ومراده نوعٌ آخر من التيمم، لتقدم باب الاختلاف في كيفية التيمم.

ثانياً: منهجه في ذكر الفوائد والاستنباطات الفقهية:

كان الإمام النسائي يعتني بالألفاظ الغريبة أحياناً، ويهملها أحياناً أخرى، وكان يذكر بعض الاستنباطات الفقهية، ومن أمثلة ذلك:

1- **غريب الحديث:** شرح الإمام النسائي بعض الألفاظ الغريبة وأوضحها، ومن ذلك قوله بعد سرد الحديث: "القدح وهو الفَرَق".

2- **ذكر الناسخ والمنسوخ:** كان الإمام النسائي يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرِّح بالنسخ تصريحاً.

3- **الاستنباطات الفقهية:** كان الإمام النسائي يتعرض أحياناً لبعض ما يمكن الاستدلال به، ويذكر الاستنباط الفقهي منه. ومن أمثلة ذلك ما أورده بعد أن أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "علمت أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يصوم، فتحيَّنت فطره بنبيذ صنعته له في دبَّاء – أي قرع –، فجئته به، فقال: أَدْنِه، فأدنيته منه فإذا هو ينشّ، فقال: اضرب بهذا الحائط، فإنَّ هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر"، قال أبو عبد الرحمن: "وفي هذا دليل على تحريم السّكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة وتحليلهم ما تقدمها الذي يُشرب في الفَرَق قبلها، ولا خلاف بين أهل العلم أنَّ السُّكر بكلِّيَّته لا يحدث عن الشربة الآخرة، دون الأولى والثانية بعدها، وبالله التوفيق".

(5)

المناهج الخاصة للمحدثين – منهج الإمام الترمذي

تبوَّأ الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي مكانة عالية بين الأئمَّة المحدثين أصحاب المصنفات، ويكفيه رفعةً وفضلاً أنَّه كان من خواص تلامذة الإمام البخاري، وقد حَفِلَ كتابه الموسوم "الجامع المختصر من السُّنن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" بالفوائد الحديثية الجمَّة، وختمه بذكر منهجه في تخريج الحديث، إضافة إلى جزء في قواعد علم "علل الحديث"، وصار ذلك الجزء مرجعا ونبراساً لكل من أراد الكتابة في "علل الحديث"، وغدا "الجامع الصحيح" أو "سُنن الترمذي" – كما اشتُهر – ضمن كتب الصحاح أو السُّنن، والتي عرفت بالكتب الستَّة، وسنلقي الضوء في عُجالة على منهجه في سُننه.

القسم الأول: منهج الإمام الترمذي المتعلق بالأسانيد

أولا: شروطه في أسانيد سُننه:

1- **عمل العلماء بالحديث:** كان المعتمد عند الإمام الترمذي أن يخرج الأحاديث التي عمل بها العلماء، وقد عبَّر عن ذلك بقوله: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمولٌ به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين.. "، وليس معنى هذا أنَّه استقصى جميع الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم أنْ يذكر كل حديث معمول به؛ لأنَّه بنى كتابه على الاختصار، حيث قال: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة"، ومع ذلك فقد أورد أحاديث معلولة من أجل أن يبيِّن علَّتها ويكشف موجبات ردها، وأخرج أحاديث شديدة الضعف لأنَّها تُتمِّم فهم الصحيح أو تتقوى بالصحيح.

2- **الرجال (الرواة):** لم يحتجُّ الإمام الترمذي بأحاديث الراوي شديد الضعف، وإذا أورد له حديثاً فإنَّه يبيّنه بحسب اجتهاده، وبذلك يكون شرطه أبلغ من شرط الإمام أبي داود، لأنَّه ينبّه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم.

ثانيا: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- **الحكم على الأحاديث:** اعتاد الإمام الترمذي ذكر حكمه على الحديث بعد نهاية لفظ الحديث، وكانت له مصطلحات خاصة في ذلك، وكان أوَّل من عرَّف الحديث الحسن بأنَّه: "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا ويُروى من غير وجه نحو ذلك"، والحسن عنده على أنواع، منها: الحسن الصحيح، والحسن الغريب، ومن أمثلة ما عقَّب به بعد أحد الأحاديث قوله: "هذا حديث حسن غريب، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة".

2- **توضيح العلل وذكرها:** أكثر الإمام الترمذي من التعرض لذكر العلل التي تقدح في صحة الحديث، بل إنَّه أفرد جزءا في آخر كتابه لذكر أنواع علل الحديث، وكان يذكر أيضاً ترجيح ما فيه خلاف بين الرفع والوقف أو الإرسال والوصل.

ثالثا: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

1- **الترتيب على أبواب الفقه:** رتّب الإمام الترمذي كتابه على أبواب الفقه، لأنَّ الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسُّنن، ولكنَّه أورد في آخر جامعه أحاديث صفة القيامة والتفسير والمناقب.

2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** اعتمد الإمام الترمذي تقديم الأحاديث المعلولة، حيث كان يبدأ بالأحاديث الغريبة المعلولة غالباً، ثم يذكر الأحاديث الصحيحة، وقصده بذلك أنَّ يبيِّن ما فيها من العلل، ثم يبيّن الصحيح في الإسناد، وكان ذلك أغلبيٌّ، أي أنَّه قد يبدأ بالحديث الصحيح ثم يُتبعه حديثاً آخر مثله في الصحة أو دونه.

رابعا: منهجه في غير الموصول (المرسل والمنقطع):

لم يشترط الإمام الترمذي على نفسه أن يُخرج الموصول فقط؛ ولذا أخرج بعض الأحاديث المرسلة والمنقطعة، وهي عنده على نوعين:

1- **مرسل التابعي:** وهو المشهور عند المحدثين في استعمال المرسل.

2- **المنقطع:** حيث يُطلق الإمام الترمذي عدة عبارات تفيد الانقطاع، فأحيانا يقول: "مرسل"، وأحيانا يستعمل اللفظ الشائع لدى المحدثين وهو "المنقطع"، وكثيرا ما يقول: "إسناده ليس بمتصل".

خامسا: منهجه في الآثار الموقوفة:

كان الإمام الترمذي يبيِّن مذاهب الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بعبارات صريحة، ويذكر الحديث الموقوف ويقول: "حديثٌ موقوف"، أو يقول: "فلانٌ لم يرفعه"، وكان يورد الموقوف أحياناً يقوِّي به الحديث الضعيف فيصير حسناً.

سادسا: منهجه في تكرار الحديث:

تجنَّب الإمام الترمذي التكرار، فلم يتكرَّر عنده إلا القليل من الحديث، في مواضع قليلة، حتى لا يَعرف الناظر فيه ذلك إلا بعد التأمل والبحث، ولكنه في تكراره قد يُراعي المغايرة بفائدة جديدة في متن الحديث أو إسناده، وقد لا يُراعي ذلك.

سابعا: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام الترمذي – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلبا للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدَّثنا قُتيبة وهنّاد ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع..." الحديث.

2- **جمع الأسانيد بالتحويل:** جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل –أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.

3- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنَّه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها، قال الإمام الترمذي في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم هذا الحديث، وحديث أبي هريرة إنَّما صحَّ لأنَّه رُوي من غير وجه".

ثامنا: منهجه في الجرح والتعديل وتعريف الرواة:

اعتاد الإمام الترمذي ذكر شيء من تعديل بعض الرواة أو تجريحهم كلَّما دعت حاجةٌ إلى ذلك، وقد يذكر شيئاً من التعريف ببعض الرواة كبيان أنَّ فلاناً من الصحابة أو التابعين، أو أنَّه كوفيٌّ أو بصريٌّ، أو بيان تاريخ مولد أو وفاة أو اختلاط راوٍ معيَّن، وغير ذلك مما ينفع في توضيح اتصال أو انقطاع بين راويين، أو تمييز راو من غيره.

ومن أمثلة ما أورده في الجرح والتعديل بعد إيراده للحديث قوله: "وابن لهيعة ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعَّفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قِبَلِ حفظه"، ومثال ما أورده لتوضيح انقطاع بين راويين قوله: "قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل".

القسم الثاني: منهج الإمام الترمذي المتعلق بالمتون

أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السُّنن (التراجم الظاهرة)، وقلّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام الترمذي نوّع بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- **التراجم الظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- الاستفهام، مثل: "بابٌ هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب ما جاء في السواك".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "باب ما جاء في أنَّ مسح الرأس مرة".
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "باب لا تُقبل صلاة بغير طُهور".

2- **التراجم الخفية (الاستنباطية):** هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- <u>كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له</u>، مثل قوله: "باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف"، ثم أخرج حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قاءَ، فأفطر، فتوضأ.. الحديث، فالترجمة هنا أعمّ، لأنَّ فيها ذِكر القيء والرعاف، وليس في الحديث إلا ذكر القيء.
- <u>كون الترجمة أخصُّ من المترجم له</u>، مثل قوله: "باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر"، ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: "الذي تفوته صلاة

العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه"، فالترجمة هنا أخصّ، لأنَّ فيها ذكر السهو فقط، والحديث فيه ذكر الفوت، وهو أعمٌّ من الفَوت بالسهو فقط.

- تطابق الترجمة مع أحاديث الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم، مثل قوله: "باب ما جاء متى يؤمَر الصبيُّ بالصلاة"، ثم أخرج حديث سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه مرفوعا: "علِّموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر"، ويلزم من هذا الحديث أن يكون أمر الصبي بالصلاة بين السابعة والعاشرة، أي بعد تعليمه، وقبل ضربه إذا لم يمتثل الأمر.

3- **التراجم المرسلة:** لم يُكثر الإمام الترمذي منها، وأوردها مرات قليلة، مثل قوله: "باب منه آخر. حدَّثنا هناد، حدَّثنا عبدة عن محمَّد بن إسحاق.. " الحديث.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد ومختلف الحديث:

اعتنى الإمام الترمذي بالألفاظ الغريبة، واهتم ببيانها وإيضاحها، وذكر بعض الفوائد واللطائف بعد إيراد الأحاديث، ومن ذلك:

1- **غريب الحديث:** شرح الإمام الترمذي كثيراً من الألفاظ الغريبة واعتنى بإيضاحها، ومن ذلك قوله: "ومعنى قوله فانخَنستُ يعني تنحّيت عنه".

2- **ذكر الناسخ والمنسوخ:** كان الإمام الترمذي يصرِّح أحياناً بأنَّ الحديث منسوخ، أو بأنَّه الآخر من فعل النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان يكتفي أحياناً أخرى بتأخير الناسخ.

3- **ذكر مختلف الحديث:** كان الإمام الترمذي يبين مختلف الحديث، ويحلُّ بعض ما أُشكل منه، ومن ذلك كلامه عن ليلة القدر: "وروي عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في ليلة القدر أنَّها ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وخمس وعشرين، وسبع وعشرين، وتسع وعشرين، وآخر ليلة من رمضان"، ثم قال: "قال الشافعي: كأنَّ هذا عندي – والله أعلم –

أنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان يُجيب على نحو ما يُسأل عنه. يقال له: نلتمسها في ليلة كذا، فيقول: التمسوها في ليلة كذا".

(6)

المناهج الخاصة للمحدثين – منهج الإمام ابن ماجه

لم يختلف منهج الإمام القزويني محمد بن يزيد بن ماجه كثيراً عن مناهج أصحاب السُّنن؛ ولذا صار كتابه "سُنن ابن ماجه" مكمِّلاً لما عُرِف بالكتب الستة، حيث سار فيه على منوال مقارب للأئمَّة الثلاثة (الترمذي والنسائي وأبي داود)، وذلك من حيث الترتيب والتبويب والصناعة الحديثية، إلا أنَّه دوَّنها في الصحة، لكونه أخرج لبعض الضعفاء والمجهولين، وتفرَّد بأحاديث يشوبها نوعٌ من أنواع الضعف، وقد اعتبره أغلب المحدثين سادس الكتب الستة لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، وهذه إطلالة على منهجه في السُّنن.

القسم الأول: منهج الإمام ابن ماجه المتعلق بالأسانيد

أولاً: عدم ذكر شروطه في أسانيد سُننه:

لم يتعرض الإمام ابن ماجه لذكر شرطه في الأسانيد التي أوردها في سُننه، وكذا لم يكتب مقدمة يوضِّح فيها منهجه، قال ابن الملقن: "وأما سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السُّنن الأربعة ضعفاً.."، لكن الإمام أبا زرعة الرازي قال في وصف السُّنن: "طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه، فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء..".

ثانياً: منهجه في التعليق على الأحاديث والحكم عليها:

1- **التعليق على الأحاديث:** لم يذكر الإمام ابن ماجه حكمه أو تعليقه على الأحاديث التي أوردها في سننه إلا فيما ندر، ومن ذلك قوله بعد حديث وقت صلاة المغرب: "سمعت محمد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكرٍ الأعين إلى العوّام بن عبادٍ العوّام، فأخرج إلينا أصل أبيه، فإذا الحديث فيه".

2- **ذكر العلل وتوضيحها:** بيَّن الإمام ابن ماجه بعض الأحاديث المعلولة التي أوردها، ومن ذلك ما فعله بعد إيراده لحديث النهي عن الوضوء بفضل المرأة والنهي عن الاغتسال بفضلها، قال: "الصحيح هو الأول، والثاني وهمٌ"، ولكن هذا التوضيح كان في مرات يسيرة، ثم تولَّى بيان ذلك وإيضاحه من جاء بعده ممن شرح كتابه كالدُّميري في الديباجة، أو من جرَّد زوائده على الكتب الخمسة كالبوصيري في مصباح الزجاجة.

ثالثاً: منهجه في ترتيب أحاديث سننه:

قسّم الإمام ابن ماجه كتابه إلى سبعة وثلاثين كتاباً عدا المقدمة، وبلغ عدد أبوابه ألفاً وخمسمائة وخمسة عشر باباً، وأما عدد الأحاديث فبلغ أربعة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً، وكان ترتيب أحاديثه وفق ما يلي:

1- **ترتيب الأبواب:** بدأ الإمام ابن ماجه كتابه بأحاديث أصول الدين، ثم سار على الترتيب الفقهي المعروف، لكون أغلب الأحاديث التي أوردها تشتمل على الأحكام، ولذا سُمّيَ بالسُّنن، وكان ترتيبه غاية في الدقة والإحكام.

2- **ترتيب الأحاديث في الباب:** لم يعتمد الإمام ابن ماجه ترتيباً معيناً لأحاديث الباب، بل تنوّع ترتيبه بين تقديم الإسناد العالي وتأخير الإسناد النازل والعكس، وكذا تقديم الصحيح على المعلول والعكس.

رابعاً: منهجه في الآثار الموقوفة:

أخلى الإمام ابن ماجه كتابه من الآثار الموقوفة إلا فيما ندر، ولم يتعرَّض لذكر كلام الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، الذي استنبطوه من السُّنن بوجه من وجوه الاستنباط، ولم يكن تركه لذلك عن كراهة أو إنكار، وإنَّما هو منهج التزمه وسار عليه.

خامساً: منهجه في تكرار الحديث:

سلك الإمام ابن ماجه طريق الاختصار، ولم يسلك طريق التكرار في شيء من أحاديث كتابه، بل سرد الأحاديث باختصار من غير تكرار، وجمع طرق الحديث في موضع واحد دون أن يكرره في موضع آخر.

سادساً: منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها:

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يُفرَد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل دفعت الأئمة – ومنهم الإمام ابن ماجه – إلى اتباع طرق للاختصار، منها:

1- **جمع الشيوخ بالعطف:** جمع بين شيوخه بالعطف بحرف الواو، طلباً للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومن ذلك قوله في سننه: "حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليّ بن محمد، قالا: حدثنا وكيع.." الحديث.
2- **جمع الأسانيد بالتحويل:** جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل –أي الانتقال من سند إلى آخر– وهو حرف "ح"، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضع حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد، ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين.
3- **ذكر بعض الطرق أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار:** إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها،

قال الإمام ابن ماجه في سننه بعد أن ذكر أحد الأحاديث: "حدَّثنا أبو حاتم، حدَّثنا الأنصاري، حدثنا حميدٌ نحوه"، وقال أيضا بعد أحد الأحاديث: "قال أبو الحسن بن سلمة: أنبأنا الدَّبريّ، عن عبد الرزاق نحوه".

القسم الثاني: منهج الإمام ابن ماجه المتعلق بالمتون

أولاً: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

كان الغالب على تراجم أبواب السنن (التراجم الظاهرة)، وقلَّما تجد فيها تراجم استنباطية أو مرسلة، ولكن الإمام ابن ماجه نوَّعَ بين المسالك التي استخدمها في تلك التراجم، وينتظم إيضاح ذلك فيما يلي:

1- **التراجم الظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:
- الاستفهام، مثل: "بابٌ الرجل يستيقظ من منامه هل يُدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها؟".
- الصيغة الخبرية العامة، مثل: "باب افتتاح الصلاة".
- الصيغة الخبرية الخاصة، مثل: "باب الإشارة في التشهد".
- الاقتباس من لفظ الحديث، مثل: "باب من بنى لله مسجداً".

2- **التراجم الخفية (الاستنباطية):** هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومن المسالك التي استخدمها في هذا النوع من التراجم:

- كون الترجمة أعمُّ من المُترجم له، مثل قوله: "باب الجهر بآمين"، ثم أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "إذا أمّن القارئ فأمِّنوا، فإنَّ الملائكة تُؤمِّن، فمن وافق تأمينُه تأمين الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه"، فالترجمة هنا أعمُّ، لأنَّ فيها ذكر الجهر بالتأمين، وليس في الحديث إلا ذكر التأمين مطلقاً دون تقييد بجهر أو إسرار.

- كون الترجمة أخصُّ من المترجم له، مثل قوله: "باب إفراد الإقامة"، ثم أخرج حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "أُمر بلالٌ أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة"، فالترجمة هنا أخصّ، لأنَّ فيها ذكر الإقامة دون الأذان، والحديث فيه ذكر الأذان والإقامة، فهو أعمّ.

ثانياً: منهجه في ذكر الفوائد وإيضاح المُشكل:

كان الإمام ابن ماجه يعتني بالألفاظ الغريبة أحياناً، ولا يلتفت إليها أحياناً أخرى، ومن أمثلة ذلك:

1- **غريب الحديث:** شرح الإمام ابن ماجه بعض الألفاظ الغريبة وأوضحها، ومن ذلك قوله بعد أن أورد الحديث: "انتقاص الماء: يعني الاستنجاء".
2- **ذكر الناسخ والمنسوخ:** كان الإمام ابن ماجه يكتفي بتقديم المنسوخ وتأخير الناسخ، دون أن يصرِّح بالنسخ تصريحاً.
3- **إيضاح المشكل:** كان الإمام ابن ماجه يحلُّ ما يمكن أن يُشكِل من المعاني، ومن ذلك ما فعله بعد حديث عائشة رضي الله عنها في المرأة ترى ما يُريبها بعد الطُّهر، قال صلَّى الله عليه وسلَّم: "إنَّما هو عرقٌ أو عروقٌ"، قال: "قال محمد بن يحيى: تريد بعد الطُّهر بعد الغُسل".

الخاتمة

خلال ثلاثة قرون من تاريخ الإسلام، التقى جهابذة عقل وفكر وعلم من رجالات المسلمين، على تدوين علوم الإسلام، جمعها وترتيبها والتقعيد لها، والتفريع عليها، وتمييز صحيحها من زائفها.

وكما فعل علماء اللغة، والمعاجم، والنحو، والعروض، والبلاغة، والمنطق، فعل علماء الفقه وأصوله، والتحديث، ومناهجه، وقواعده، وعلم الرجال، والسند، والمتن.

وواجهوا منذ وفاة الرسول الكريم صلَّى الله عليه وسلَّم حملة منظمة متنامية مطردة بدوافع مختلفة لاختراق بنية الإسلام بالأحاديث الموضوعة المكذوبة على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وانتدب طائفة من علماء المسلمين أنفسهم، لحماية هذه السُنَّة، والذبِّ عنها، ونفي الخبث عن حياضها. فاقترحوا المنهج والقواعد، فأحكموها قدر استطاعتهم البشرية، واستعانوا بالله بإخلاص النية والجهد له، ثم التزموها بالبحث والتتبع والجمع؛ ثم قالوا للمسلمين: هذا ما أدَّاه إلينا جهدنا واجتهادنا.[1]

الأسطر السابقة توضح النهج الفكري لعقل الأمة، الذي واكب مستجد الأمور وحمى بيضة الدِّين، من الزَّيف والتحريف والانجراف وراء الهوى واللا علم، وهي الدعوة المستمرة لإعمال العقل وأدواته والارتقاء بحالنا، كل لحظة، حتى نحجز مقعدنا على قمة هرم "العلم والتقدم" بصنوفهما، لنمتلك الجرأة ونقول لمن بعدنا؛ "هذا جهدنا واجتهادنا".

(1) زهير سالم، درس في العقل العلمي.. بين الهجوم على أئمة الحديث.. وبين نقد مناهجهم، مركز الشرق العربي، https://www.asharqalarabi.org.uk، بتصرف.